الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف -ميلة-
معهد الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

المرجع:.....

الـــدرس الـنـحوي في كتاب نـظرية الـنحـو الـعربي لنهاد الموسى

مذكرة مقدّمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: لسانيات عربية.

- إشـراف الـدكـتـور:
- الخَـــثـيـر داودي .

- إعداد الطالبتين:
- عائشة بعوطة .
- آمال بولعظام.

السنة الجامعية : 2024 / 2025.

أَعُوذُ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ١ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ ٢ ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ ٣ ٱلَّذِي عَلَّمَ بِٱلۡقَلَمِ ٤ عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ ٥ ﴾

(العلق:1-5)

مكانة العربية:

"ولسان العرب: أوسع الألسنة مذهباً، وأكثرها ألفاظاً، ولا نعلمه يحيط بجميع علمه إنسان غيرُ نبي (...) فإن كانت الألسنة مختلفة بما لا يفهمه بعضهم عن بعض، فلا بد أن يكون بعضهم تبعاً لبعض، وأن يكون الفضل في اللسان المتبع على التابع. وأولى الناس بالفضل في اللسان مَن لسانُهُ لسانُ النبي. ولا يجوز أن يكون أهل لسانه أتباعاً لأهل لسان غير لسانه في حرف واحد، بل كلُّ لسان تَبَع للسانه".

الإمام الشافعي (ت: 204هـ) – الرسالة-

"قد سمعنا لغات كثيرة من أهلها، أعني من أفاضلهم وبلغائهم، فعلى ما ظهر لنا وخُيِّلَ إلينا لم نجد لغة كالعربية، وذلك لأنها أوسع مناهج، وألطف مخارج، وأعلى مدارج، وحروفها أتم وأسماؤها أعظم، ومعانيها أوغل، ومعاريضها أشمل، ولها هذا النحو الذي حصته منها حصة المنطق من العقل، وهذه حصة ما حازتها لغة على ما قرع آذاننا وصحب أذهاننا من كلام أجناس الناس، وعلى ما تُرْجِمَ لنا أيضاً من ذلك؛ ولولا أن النقص من سوس هذا العالم وتوسه لكان علم المنطق بهيئة الطبيعة بالعربية، وكانت بسوق العربية إلى طبائع اليونانية، فكانت المعاني طباقاً للألفاظ والألفاظ طباقاً للمعاني، وحينئذ كان الكمال ينحطّ إليه عن كثب، والجمال يصادفه بلا رغب ولا رهب".

أبو سليمان السجستاني (ت:380هـ) - المقابسات-

"تأملتُ حال هذه اللغة الشريفة الكريمة اللطيفة وجدتُ فيها من الحكمة والدقة والإرهافِ والرقّةِ ما يملك عليَّ جانب الفِكْر، فمن ذلك ما نبه عليه أصحابنا رحمهم الله ومنه ما حذوته على أمثلتهم، فعرفت بتتابعه وانقياده، وبعد مراميه وآماده، صحة ما وفقوا لتقديمه منه، ولطف ما أسعدوا به وفرق لهم عنه، وانضاف إلى ذلك وارد الأخبار المأثورة بأنها من عند الله عز وجل؛ فقوي في نفسي كونها توقيفا من الله سبحانه، وأنها وحي".

ابن جنّي (ت:392هـ) - الخصائص-

شكر وعرفان

قال تعالى بعد بسم الله الرحمان الرحيم:

«وآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ العالمين» يونس 10.

الحمد لله الذي يسر لي البدايات ووفقني لبلوغ النهايات، ما سلكت هذا الدرب إلا بفضله، ها أنا اليوم أقف على مشارف نهاية مشواري الدراسي، كل مرحلة فيها كانت تحدي واليوم أكتب فصلا جديدا من الإنجاز فقد وصلت بعد درب طويل نتيجة إصرار وعزيمة. أهدي تخرجي هذا أولا إلى "نفسي "الطموحة التي لم تخذلني يوما، إلى الغالية التي أنجبتني "أمي" لم يكن نجاحي إلا بتوفيق الله ودعواتك، فشكرا على ما قدمته حتى وصلت لهذا اليوم بعد صبر جميل. إلى **أبي** حبيبي "رحمه الله" الذي ابتدأت معه المشوار وأكملته وحدي، ها قد وصلت تمنيت لو كنت معي لتشاركني هذا اليوم لكن...سأسعى لأن تكون فخورا بي دائما، إلى سندي في الحياة أخي، أخواتي، إلى كل من كانوا النور في عتمة الطريق، واليد التي أمسكت بي حين كدت أن أسقط، أهديكم كل عرفان، فلولاكم ما كانت هذه المسيرة لتكتمل.

إلى الأستاذ المشرف، أتقدم بخالص الشكر والتقدير على دعمك وعونك في هذا العمل.

عائشة بعوطة

إلى نفسي أولا التي حاربت، تجاهلت، تخطت، ثم تغيرت وتحملت لأكون على ما أنا عليه الآن أجمل خريجة لسنة 2025، ثم إليك أنت يا من تحملت وسهرتي أمي حبيبتي، ولن أنساك أنت يا قرة عيني يا من تكفلت بي وصرفت أبي، وأتم يا ملاذي وملجأي إخواني وأخواتي كلكن، وأنت يا سند ظهري وعزيزي أيوب، ولن أنساك يا أستاذي الغالي كنت كالشمعة تضيء لي دربي في عملي هذا حياك الله وأنعم عليك بالخيرات، وشكرا للمدير بوقطة إدريس الذي أعطاني الحاسوب لإنجاز مذكرتي

آمال بوالعظام

مقدمـــــــة

الحمد لله الذي علّم الإنسان مالم يعلم وسخّر لنا من العلم ما ينير عقولنا ويفتح أمامنا المستقبل، فالله وهب لنا العقل وميزنا به على سائر المخلوقات لنتدبر في خلقه ونتعلم من آياته والصلاة والسلام على خير من تعلّم وعلّم سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

إن اللغة العربية كما نعرف جميعا هي لغة الضاد، لغة القرآن وأهل الجنّة لقوله تعالى: {بلسان **عربيّ مبين**} _الشعراء01، فقد تميز العرب بفصاحتهم وبلاغتهم في اللغة، لأنهم اعتمدوا على أسس وقواعد ومبادئ إعرابية بنوا عليها جملهم لصون ألسنتهم عن اللحن، كان هدفهم من ذلك كله حفظ القرآن لما الكريم من التحريف والخطأ. كماله أثر كبير في الأمة العربية، إذ يعدّ الركيزة الأساسية وعماد الدين يتميز به من إعجاز، وقد اتخذ النحويون اللغة العربية أساسا بدراسة النحو بمختلف مستوياته اللغوية (الصوتية، الصرفية، النحوية، الدلالية ...) مما أظهر تميزها بالاستقرار وحفظ المعنى، فقد دفع ذلك العلماء، قدامى ومحدثين من العرب وغير العرب إلى تجديد الدرس النحوي، بالعودة إلى نشأة النحو ودراسة تصورات الفكر العربي القديم، في ضوء ما تتيحه النظريات اللسانية الحديثة من أدوات تحليل اللغوي" **نهاد الموسى**" الذي ساهم في هذا العمل من خلال كتابه " **نظرية النحو** وفهم. ومن بينهم **العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث**".

والذي كان **موضوع هذه الدراسة** تحت عنوان: "الدرس النحوي في كتاب نظرية النحو العربي لنهاد الموسى". وقد انطلقت دراستنا من **إشكالية** مركزية تمثلت في:

إلى أي مدى يشكل كتاب نهاد الموسى "نظرية النحو العربي" نمذجا لدمج الدرس النحوي التقليدي مع أدوات النظر اللغوي الحديث، بحيث يحقق تجديدا معرفيا دون الخروج عن الإطار التراثي؟

وقد تفرعت عن هذه الإشكالية الرئيسية **تساؤلات فرعية** نقلت إلى مباحث محددة في هيكل البحث:

- كيف رأى العرب والغرب النحو، وما علاقته باللسانيات؟

- ما أبرز محاولات تجديد الدرس النحوي عند القدماء والمحدثين، وما الدوافع التي أدت إلى ظهور هذه المحاولات؟

– ما موقف نهاد الموسى من العلاقة بين النحو العربي القديم والدراسات اللسانية الحديثة. وكيف حاول التوفيق أو المقارنة بينهما؟

أما **الهدف** الذي جعلنا ندرس هذا الموضوع فهو الرغبة في:

– إحياء النحو العربي بعد أن شهد تهميشا في الفترة الأخيرة والسعي إلى إبراز أهميته في اللغة والدراسات الحديثة.

– محاولة الربط بين النحو العربي القديم والدراسات اللسانية المعاصرة من أجل إعادة قراءة النحو العربي وبنائه على أسس علمية حديثة.

– الكشف عن جوانب من التفكير اللغوي عند العرب تتفق مع مفاهيم اللسانيات الحديثة. من أجل تأصيل هذا التراث.

– إبراز دور نهاد الموسى في تطوير البحث النحوي العربي من خلال كتابه "نظرية النحو العربي".

أما **المنهج** المتبع في دراستنا فهو **قراءة وصفية تحليلية:** بقراءة كتاب "نظرية النحو العربي" وتحديد المسائل التي تم التوفيق فيها بين النحو العربي والرؤى اللسانية الحديثة مع تحليلها للكشف عن طبيعة هذا التوفيق وأبعاده المنهجية.

إضافة إلى **المنهج المقارن** الذي اعتمده المؤلف في دراسة الأنظار النحوية انطلاقا من المقابلات التي عرضها.

نظرا لطبيعة الدراسة، تم تقسيم البحث إلى: **مقدمة ومدخل،** يعقبهما **فصلان** يعالجان محاور البحث **وخاتمة** تتضمن أبرز النتائج المتوصل إليها. وأخيرا قائمة المصادر والمراجع.

أما المدخل اشتمل على: النحو بين المفهوم والغاية عند العرب والغرب، النحو واللسانيات: آية علاقة.

كان الفصل الأول نظريا معنونا ب " محاولات تجديد الدرس النحوي عند القدامى والمحدثين، ثم جعلنا الفصل الثاني تطبيقيا ضم التعريف بالمدونة ومؤلفها ثم نماذج تطبيقية من مقاربة النحو العربي

للدرس اللساني والتي تمثلت في التقابل المنهجي بين النحو العربي والنظريات اللسانية (البنيوية، التحويلية، الوظيفية) وأخيرا القيمة العلمية للكتاب.

للأمانة العلمية، يتوجب الإشارة إلى بعض **الدراسات السابقة** التي تناولت هذا الموضوع:

– نهاد الموسى وجهوده اللغوية، رسالة ماجيستير تناول فيها صاحبها حياة الموسى وأهم مؤلفاته مع قراءة لبعض من أعماله النحوية.

كما دعمنا بحثنا بمجموعة **مصادر ومراجع** منها:

– نظرية النحو العربي لنهاد الموسى.

– اللسانيات العربية لمصطفى غلفان.

– نظرية التعليل في النحو العربي لحسن الملخ.

أما عن **الصعوبات** التي واجهناها تمثلت في:

تعذر الحصول على بعض الدراسات ذات العلاقة بالموضوع.

الاختلاف الكبير بين الأسس والمنطلقات بين الطرفين فالنحو العربي يستند على قواعد تراثية بينما اللسانيات الحديثة على مناهج علمية قائمة على التحليل والتجريب.

أما عن **اختيار موضوع** المذكرة فقد تممت طرف الأستاذ المشرف، الذي أتاح لنا فرصة البحث في هذا التخصص والتعمق، مما يستدعي طرحه ضمن إطار علمي.

وفي الأخير نتقدم بخالص الشكر والامتنان للأستاذ الفاضل الدكتور " **الخَثير داودي**" على إشرافه العلمي وتوجيهاته القيمة، فقد كان لتوجيهاته المنهجية وملاحظاته العلمية دور كبير في تصحيح مسار هذه الدراسة ومعالجة ما واجهنا من قصور وخلل. وفقك الله لكل خير، وجعل النجاح حليفك دائما.

والله ولي التوفيق.

- بعوطة عائشة
- بولعظام آمال.
- المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة–الجزائر.
- تاريخ الانتهاء: 2025/05/28.

مدخل: مصطلحات ومفاهيم

1- النحو بين المفهوم والغاية عند العرب

أ- مفهوم النحو عند العرب.

ب- غاية النحو عند العرب.

2- النحو بين المفهوم والغاية عند الغرب.

أ- مفهوم النحو عند الغرب

ب- غاية النحو عند الغرب.

3- النحو واللسانيات: آية علاقة؟

1– النحو بين المفهوم والغاية:

أ– مفهوم النحو عند العرب: إن الحديث عن النحو العربي ونشأته وتطوره لا يخلو من الحديث عن المصادر التي اعتمد عليها. والتي أخذ منها أصوله ومصطلحاته والبحث عن المصادر ملك علمي قويم، ولكنه كان يقود إلى معالجة قضية "الأصالة" و"التقليد" معالجة تبتغي وضع حدود فاصلة بين ما هو "أصيل" وما هو مأخوذ من أعمال الآخرين.

فمنهم من يراه "قد نبت عند العرب كما تنبت الشجرة" وأنه" أنقى العلوم العربية عروبة" ويراه آخرون ناقلا عن "الهنود أو اليونان أو السريان".

والرأي الذي يتكرر دوما عند علماء العرب، وهو أن علم النحو انبثق من العقلية العربية المحضة، بغض النظر عن الروابط بين اصطلاحات هذا العلم ومنطق أرسطو وفيما عدا ذلك لا يكن إثبات وجوه أخرى من التأثير الأجنبي لا من القواعد اللاتينية ولا من الهندية.

وكل القضايا وراء نشأة النحو وتطوره ومعانيه، كلها تتركز في قضية اللحن الذي رآه القدماء خطر أعلى العربية وعلى القرآن الكريم.

ولقد تطور النحو ونشأ في مناخ إسلامي عام، وأنه ظل يتنفس جوه حتى استوت له وسائله ومناهجه، وإنه مناخ إسلامي عام دون القول بأنه مناخ خالص أو محض حتى لا نسقط في شرك الأصالة والتقليد، وهذا المناخ الإسلامي هو الذي أنتج (علومًا اسلامية) فشاركت في النشأة وساهمت في أسباب التطور وفي وجوه التأثير والتأثر وأحسب أن وضع النحو العربي في هذا السياق يعين على فهم الأسس التي صدر عنها أصحابه في رسم منهجه على وجه الخصوص[1]، فسيبويه إن تكلم في النحو كما يقول **الشاطبي**" وإن تكلم في النحو فقد نبه في كلامه على مقاصد العرب، وأنحاء تصرفاتها في ألفاظها

[1] ينظر: عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج دار النهضة العربية، بيروت (د. ط) 1979 ص 9-10-11-12.

ومعانيها، ولم يقتصر فيه على بيان أن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب ونحو ذلك، بل هو يبين في كل باب ما يليق به حتى إنه احتوى على علمي المعاني والبيان ووجود تصرفات الألفاظ والمعاني.[1]

يقول أحد النقاد المعاصرين وهو الدكتور **مصطفى ناصف** إن الفهم الأدبي ظل إلى عهد **عبد القاهر الجرجاني** أماني مبهمة لأنها لا تحسن البحث عن الأدوات ومن أهم هذه الأدوات النحو" فالنحو ليس موضوعا يحفل به المشتغلون بالمثل اللغوية، والذين يرون إقامة الحدود بين الصواب والخطأ، أو يرون الصواب رأيا واحدا، النحو مشغلة الفنانين والشعراء، والشعراء والفنانون هم الذين يفهمون النحو، أو هم الذين يبدعون فيه فالنحو إبداع، هكذا يقول هذا الناقد المنصف، النحو إبداع حتى لأولئك الشعراء الذين لا يزالون يعتقدون أن" القيود النحو والصرف من عوائق الخلق الشعري" فالشاعر وهو يتمرد على قواعد النحو يجانفها أحيانا عامدًا أو غير عامد مبدع فيه. لأن الشعراء "يستخدمون القواعد النحوية بوصفها نقطة انطلاق ينطلقون منها، يوترونها ويجريون بها محاولة الحصول على أكثر الطرق فعالية وتأثير لقول ما يريدون وبهذا المعنى يكون النحو إبداعا في كل حالة من حالات الشعر والشاعر. ويحق للمرء أن يتساءل بإخلاص شديد: هل يكون النحو إبداعا لدى الباحثين الذين يحصرون أنفسهم في غاية النحو الضيقة من الأعراب والبناء فحسب ولا يشغلون أنفسهم بغير القاعدة التي تحدد ذلك من غير أن يحاولوا كشف تفاعلها وطاقتها في النص اللغوي. ومن غير أن يبينوا كيف يكون النحو إبداعًا؟ أو هل يكون النحو إبداعا لطلاب الدرجات العلمية الذين يستهلون النحو فيجدون فيه مطية ذلولا لتحقيق مطامحهم.[2]

ب- غاية النحو عند العرب:

ليست غاية النحو هي معرفة الصواب والخطأ في ضبط أواخر الكلام فحسب وإن كان المتتبع لتحديد غاية النحو يلحظ أن النحاة المتأخرين هم الذين يجعلون غاية النحو هي تمييز صحيح الكلام من

[1] ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي، دار الشرق، بيروت، ط الأول1، 2000، ص 26.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص 28 – 29.

فاسده، ولعل الانحراف بغاية النحو إلى هذه الزاوية الضيقة يرجع سببه مع ما يرجع إليه من أسباب أخرى إلى تخلى أبناء العربية لظروف ودواع مختلفة عن مستوى اللغة الفصيح، واصطناع العاميات بديلا عنه، بحيث لم تعد العربية الفصيحة سليقة للمتكلمين بها، درجت على ذلك العادة، وألفت هذه الغاية حتى أصبحت هي الغاية الوحيدة الواضحة، وصار ينكر على النحو أن "يتطاول" إلى غاية سواها، ولعل تحديد غاية النحو من قبل المتأخرين على هذا النحو قد اعتمد أيضا على ما رُوى من أخبار وروايات مختلفة لابست فترة نشأة النحو الأولى، وإن كثيرا منها ليدور حول تفشي اللحن وشياع الخطأ في ظاهرة الأعراب على وجه التخصيص.

وهناك غاية أخرى هي الرغبة القوية في معرفة أسرار التركيب القرآني، وهي بعد ذلك الرغبة الإنسانية في تعرف أهم المظاهر الإنسانية بإطلاق: اللغة، وتمييز التراكيب بعضها من البعض الآخر ومعرفة خصائصها واكتناء أسرارها، وقد كان من حسن حظ العربية في فترة فتوئها الناضجة أن ينزل بها القرآن الكريم، وأن يجد فيه العرب نموذجا عاليا من البيان للغة، وأن يكون هذا القرآن العظيم معجزا وأن يحاولوا ما وسعتهم المحاولة أن يتعرفوا أسرار إعجازه فضلا عن أن يضبطوا نصه ويضعوا القواعد التي تعين ذلك.

إن الباحث في النحو العربي دائما يجد نفسه مدفوعا إلى النظر والتفتيش في كتاب سيبويه بوصفه أول نحوي باق يمثل جهود المرحلة الأولى، بل يمثل نضج الفهم الراشدي الذي يعني بتميز التراكيب وكشف خصائصها وتوائمها مع ملابساتها، ولو قارنا بين كتاب **سيبويه** في إشاراته الكاشفة وكتاب نحوي آخر بعده بقرون لوجدنا أن من جاء بعد سيبويه لم يأخذ منه إلا الجانب التفنني وحده دون سواه في أغلب الأحيان، ولوجدنا أن الغاية الواضحة في كتب المتأخرين مجملها هي الغاية التعليمية التي تعنى بالصواب والخطأ.[1]

ومن الواضح أنه كلما كان الباحث قريبا من النصوص اللغوية متعاملا معها تجلت له غاية النحو الحقيقية، لأن بعض متأخري النحويين حين قصروا النحو على أواخر الكلمات وعلى تعرف أحكامها قد ضيقوا من حدوده الواسعة، وسلكوا به طريقا منحرفا إلى غاية قاصرة، وضيعوا كثيرا من أحكام نظم

[1] ينظر: محمد حماسة، النحو والدلالة، ص25-26.

الكلام وأسرار تأليف العبارة، فالنحو عند أبن مالك هو "صلاح الألسنة" وهذا هو مستوى الصحة النحوية، و «به انكشاف حجب المعاني وجلوة المفهوم » وهذه هي الغاية الحقيقة للنحو، وإذا كان التحويليون يجعلون من النحو المستوى العميق للجملة الذي يمد الجملة بمعناها الأساسي ويحدد هذا المعنى، فإن هذا وإن اختلفت طريقة العرض. هو الغاية من النحو كما قدمها **ابن مالك** من مئات السنين فالغاية منه هي كشف حجب المعاني وجلوة المفهوم غير أن النحويين العرب لم يجعلوا النحو وحده هو الذي يمد الجملة بمعناها وكانت نظرتهم في ذلك أكثر اتساعا وشمولا بحيث لم يضطروا معهما إلى التغير المستمر، وذلك أنهم يجعلون من المفردات كذلك بدلالاتها عنصر يمد الجملة كلها بمعناها.[1]

2- النحو بين المفهوم والغاية عند الغرب:

أ-مفهوم النحو عند الغرب:

يبدو أن ارتباط الدرس اللغوي بالكتب المقدسة كان أمرًا قديمًا أو هو أمر يرجع إلى طبيعة الأشياء، فقد عرف عن النحو الهندي أنه نشأ في خدمة الفيدا وإنه اكتسب من الدين قداسته واحترامه، وتذكر الروايات قولهم «إن الماء هو أقدس شيء على الأرض والكتب المقدسة أكثر قداسة من الماء، ولكن النحو أكثر قداسة من الكتب المقدسة».[2]

لقد فهم **تشومسكي** النحو على أنه عملية توليدية وتحويلية منظمة ومركبة قادرة على إنتاج جمل نحوية صحيحة من خلال مستويات لغوية عدة، وقد قال إن هناك معايير لغوية يمكنها تحديد ما هو لغوي في مجتمع من المجتمعات، من هذه المعايير:

1-معيار النحوية (**Grammaticality**)

2-معيار القبولية(**Acceptability**)

ولكي يوضح **تشومسكي** هذه المسألة، أعطى هذا المثال من اللغة الانجليزية

[1] ينظر: حماسة محمد عبد اللطيف، النحو والدلالة، ص34-35.

[2] ينظر: عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص11.

I called the man who wrote the book that you tould me bout up.

(اتصلت بالإنسان الذي كتب الكتاب الذي أخبرتني عنه).

إذن الجملة الإنجليزية هي جملة غير مستساغة أو مقبولة من حيث معيار القبولية ولكنها جملة أسلوبية رفيعة من حيث معيار النحوية.

والواقع أن **تشومسكي** اعتبر العملية النحوية مستقلة على العملية الدلالية أو المعنى فما هو نحوي يختلف عما هو دلالي بالرغم من أن العلاقة بين النحو والمعني هي علاقة نسبية يمكن أن يكون لها جوانب إيجابية واشترط **تشومسكي** في العملية النحوية ما يلي:

1- لا ينبغي على قواعد النحو أن تكون محدودة.

2- ينبغي على قواعد النحو أن تولد عددا غير محدد من الجملة اللغوية.

3- ينبغي على العملية النحوية أن تكون وصفية شكلية مستقلة عن العملية الدلالية والمعنى.[1]

ب-غاية النحو عند الغرب:

يقول أحد أتباع مدرسة النحو التحويلي التوليدي **transformational-generative grammer** إن الغاية من الدراسة الوصفية للغة في النظرية التوليدية. هي ترتيب القاعدة. والقاعدة هي تفسير للمعرفة التي يمتلكها المتكلم الأصلي باللغة.

وهذه المعرفة هي **السليقةcompétence** وتمتاز السليقة من **الأداءperformance** بأن السليقة تقدم الوسيلة النظرية للمتكلم لتمكنه من استخدام لغته مالم تتدخل عوامل خارجة عن اللغة مثل تذكير القيود والذهول، فالنحو يقوم على وصف سليقة المتكلم اللغوية، وتلمس المقاييس العقلية التي تجعله قادرا على استخدام لغته من خلال وصف الأمثلة التي ينتجها هذا المتكلم، ويحكمها قانون واحد

[1] ينظر: مازن الوعر، قضايا أساسية، علم اللسان الحديث، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر دمشق، ط1، 1989، ص 98-99-100.

يوجهها نحو الصواب اللغوي ولا ينحرف بها إلى خطأ نحوي خارج عن النظام الذي تتبعه اللغة ويعرفه المتكلم بهذه اللغة.

وقد تمثلت الخطى المتقدمة التي أحرزتها النظرية التوليدية عن سابقتها وهي البنائية في الموضوع والهدف، فمن حيث الموضوع كانت البنائية ترى أن الموضوع هو متن العبارات حين ترى النظرية التوليدية أن الموضوع هو" معرفة المتكلم بطريقة إصدار الجمل وفهمها أو السليقة، ومن حيث الهدف كانت البنائية تهدف إلى تصنيف عناصر المتن «اللغوي بتحليله إلى مكوناته المباشرة، على حين ترى النظرية التوليدية أن الهدف هو تعيين القواعد النحوية الكامنة وراء بناء الجمل، وقد عد ذلك ثورة لغوية على حد وصف **جون بيرل**.

ولقد كان هدف النظرية التي عرضها **تشومسكي** في كتابه **syntactis structury** (الأبنية النحوية) الذي صدر سنة 1958م قد تمثل بصورة أساسية في شرح التركيب أي في تعيين القواعد النحوية الكامنة وراء بناء الجمل، بأن النظرية قد بلغت نضجها عنده في كتابه **Aspects of the theory of syntax** وجوه النظرية النحوية.

فقد غدت الأهداف أكبر طموحًا: تفسير كل العلاقات اللغوية القائمة بين نظام الأصوات ونظام الدلالات، ولبلوغ هذه الغاية كان على النحو الكامل للغة معينة بالمعنى الفني الذي يعطيه[1]لهذه الكلمة أن يتضمن ثلاثة أقسام: القسم التركيبي الذي يولد ويشرح البنية الداخلية لعدد الجمل اللامتناهي في لغة معنية، والقسم الفونولوجي الذي يشرح البنية الصوتية للجمل التي ولدها المكون التركيبي والقسم الدلالي الذي يشرح بنية معناها، وهنا تلتقي النظرية التوليدية من حيث المفهوم والغاية في إجمال مع النحو العربي

[1] ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة، ص32-33.

بالمفهوم والغاية الذي قدمه سيبويه وابن جني وغيرها من نحاتنا الأوائل، حيث كان مفهوم النحو وغايته يتسمان عندهم بالنضج.[1]

إن النحو ينبغي أن يكون في إطار نظرية عامة للغات، لذلك فإن النحو ينبغي أن يسعى إلى أن يشمل كل الجملة النحوية في اللغة «ولكن فقط كل الجمل النحوية فيها» وهذه الغاية كانت سببا في رفضه لطريقة الوصفيين التي تقوم عل إجراءات الاستكشاف **discovery procedures**، من أجل ذلك اقترح **تشومسكي** ثلاث طرق للتحليل النحوي، حامل اختبار كل منها على ضوء الحقائق السابقة، وقرر في النهاية اختيار إحداها لتشكل الوسيلة الفنية لدراسة اللغة.

الطريقة الأولى وهي التي يسميها **تشومسكيFenites state Grammar** وهي تقوم على أساس سلسلة من الاختبارات تتولدها الجمل بحيث تتجه السلسلة من اليسار إلى اليمين (**left to right**) في اللغة الإنجليزية.

الطريقة الثانية وهي الطريقة التي يسميها **تشومسكي Phrasestructure** ويرمزإليها الآن (**PS**) وترجع فكرتها إلى طريقة الإعراب (**parsing**)التقليدية وهي شبه طريقة التحليل الإعرابي في النحو العربي إلى حد كبير.

الطريقة الثالثة وهي التي صارت عنوانا لهذا المنهج عنوانا لهذا المنهج النحوي كله وهي التي تعرف بطريقة النحو التحويلي **transfomational grammar** وهذه الطريقة تقصدإلى تحليل البنية العميقة للغة باعتبارها «الجانب المنطقي أو العقلي» لها، ثم نقصد إلى تحليل «النية السطحية ومن ثم فإنها تحاول أن تصل إلى عامل "الحدس"عن صاحب اللغة.[2]

3-النحو واللسانيات: أية علاقة؟

[1] ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي، ص 34.

[2] ينظر: عبده الراجحى، النحو العربي والدرس الحديث، ص 127 -128-132-136.

تعد العلاقة بين النحو العربي واللسانيات واحدة من القضايا التي تثير الانتباه في الفكر اللغوي العربي الحديث، حيث تميزت هذه العلاقة بالالتباس والغموض ترتب عنهما ظهور جملة من التصورات والمواقف المنهجية الخاطئة التي أدت إلى خلق صراع وهمي بين المنظومة النحوية التقليدية والنظريات اللسانية الحديثة.

إن النحو العربي له مناعته الذاتية فكريا وثقافيا، واللسانيات قادرة على الدفاع عن نفسها:

لتوضيح طبيعة العلاقة بين اللسانيات والنحو بصفة عامة، والنحو العربي خاصة والوقوف على حقيقة ما يعتريها من قصور منهجي نتيجة المواقف والأحكام الجاهزة قبليا نسعى إلى تبيان بعض جوانب الاتصال والانفصال بين النحو واللسانيات.

– ما طبيعة النحو واللسانيات؟

– ماذا يمكن أن يقدم كل منهما للآخر؟

– على أي أساس نظري ومنهجي يمكن أن نخلق بينهما نوعا من التكامل المعرفي؟

إن النظر إلى ما هو شائع من حكم في الثقافة العربية الحديثة يتمثل في أن مجيء اللسانيات قد قوض مكانة النحو العربي القديم في حضن الثقافة العربية الحديثة وأسهم في التحامل عليه والتقليل من قيمته التاريخية والمنهجية، ويذهب بعضهم أبعد من ذلك معتقدين أن الدعوة إلى الدراسات اللسانية الحديثة في معالجة قضايا اللغة العربية هي في النهاية محاولة تروم القضاء على التراث اللغوي: يقول أحد الرافضين للسانيات« إن أصحاب هذه الدعوات خطو خطوة جديدة في السنوات الأخيرة في محاولة لا تريد أن تعيد النظر في قواعد اللغة العربية نحوها وصرفها، ولكنها تريد أن تطوي كل ما كتبه العرب في هذا الصدد: «[...] وإذا استخدمنا مناهج جديدة ومصطلحات جديدة فقد حكمنا بالإعدام لا على تراثنا النحوي والصرفي واللغوي وحده بل على التراث كله »[1]

[1] مصطفى غلفان، اللسانيات العربية، دار ورد الأردنية، الأردن، ط1، 2013- ص131-133-134.

وحقيقة الأمر أن الشكاوى من النحو العربي لا ترتبط بظهور اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة، ولم تكن العلاقة بين النحو التقديم واللسانيات في ثقافات أخرى أيضا علاقة عادية، فقد تمت في سياق منهجي قام أحيانا على نقد اللسانيات للمنظومة النحوية أو على احتوائها أحيانا أو على تجاوزها بالقطيعة التامة معها أحيانا أخرى، وبحلول النهضة العربية في القرن التاسع عشر « دخل النحو القديم في طور جديد من الوهن والضعف لم يشهده من قبل وتمالأ تعليه الأحداث، فأظهرت من عيبه ما كان مستورا وأثقلت من حمله ما كان خفيا وزاحمته العلوم العصرية فلم يقو على زحامها وخلفته وراءها كليلا مبهورا هذا التراجع والركاكة والجمود الذي حصل في النحو العربي، لا دخل للسانيات فيما واجهه النحو، ومنذ بداية النهضة العربية تزايد الاهتمام باللسانيات في ما كان يشار إليه تحت تغييرات مختلفة مثل (المنهج اللغوي الحديث أو الدراسات اللغوية الحديثة)أو(البحث اللغوي الحديث) أو علم اللغة وكانت البداية بمصطلح اللسانيات حماسية جدا أمثال رفاعة الطهطاوي وأحمد فارس في حديثهم عن المنظور الجديد لمقاربة قضايا اللغة مقاربة مغايرة لما هو معروف في الثقافة اللغوية العربية القديمة، وتعتبر اللسانيات منهجا قائم الذات يتضمن أدوات ومفاهيم إجرائية كفيلة بتطوير اللسانيات للاستفادة من دقتها المنهجية وموضوعيتها في تناول قضايا اللغة والأدب، وقد أخذت الدعوة إلى الفكر اللساني صيغة تأكيد إجماعي وإن اختلفت كيفية التعبير عن هذا الإجماع وتنوعت وسائل الإقناع بجدوى اللسانيات وأهميتها.[1]

[1] ينظر: مصطفى غلقان، اللسانيات العربية، ص135.

الفصل الأول: محاولات تجديد الدرس النحوي عند القدماء والمحدثين

1- محاولات تجديد الدرس النحوي عند القدامى:

أ- محاولات تجديد الدرس النحوي عند الكسائي.

ب-محاولات تجديد الدرس النحوي عند قطرب.

ج- محاولات تجديد الدرس النحوي عند عبد القاهر الجرجاني.

د- محاولات تجديد الدرس النحوي عند ابن مضاء

2- محاولات تجديد الدرس النحوي عند المحدثين:

أ- محاولات تجديد الدرس النحوي عند إبراهيم مصطفى.

ب- محاولات تجديد الدرس النحوي عند مهدي المخزومي.

ج- محاولات تجديد الدرس النحوي عند تمام حسّان.

د- محاولات تجديد الدرس النحوي عند عبد الرحمان الحاج صالح.

1- محاولات تجديد الدرس النحوي عند القدامى:

أ- محاولات تجديد الدرس النحوي عند الكسائي (ت189هـ):

وهب الله **للكسائي** نعمة الفكر الثاقب والذاكرة الواسعة وأستاذ مميز هو الخليل، فأصبح إماما، ولابد أن لكل إمام طريقة وأسلوبًا ومنهجًا في عرضه لآرائه ووضعه للقواعد ومن هذا المنبر أخذ **الكسائي** منهجًا خاصًا في تفكيره النحوي ويقوم منهجه على:

1/إتباع القراءة:

لقد كان **الكسائي** أحد إمام أهل الكوفة وبغداد، ولما كان علم القراءات يقوم على الإسناد أثر هذا الأمر في تفكير **الكسائي** النحوي بشكل كبير فقد شغل تفكيره" منهجان متباينان" منهج مقيد بالنقل وليس للعقل سلطان عليه وهو منهج أهل القراءة القائم على الرواية، ومنهج مقيد بالعقل يحاول إخضاع النقل لأحكامه ما استطاع إليه سبيلا وهو منهج أهل العربية القائم على القياس ولقد كان **الكسائي** أكثر ميلا إلى منهج القراءة الذي طبع عليه نشأته الأولى من الأخذ بالرواية المنقولة كثيرة كانت أو قليلة ما دامت صحيحة الإسناد ولا يرى طرح هذا القليل كما يراه سائر القراء إذا كان أحيانا يقرأ بقراءات **حمزة** الرديئة".

وأيضا اعتمد على كلام العرب اعتمادا كبيرا خاصة إذا كان الإسناد صحيح كما اعتمد على القرآن الكريم والقراءات فهذا واضح في آرائه ولم يرو عنه أنه خطّأ من أصحاب القراءات المتواترة، لذا فقد كانت أرائه غاية في الوضوح والبساطة في أغلب الأحيان لاعتماده على النقل في اجتهاده أفضل من الاعتماد على العقل والحجج والبراهين.[1]

[1] ينظر: بشير راشد عبد المهدي، أصول الاجتهاد النحوي في المذهب الكوفي، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، قسم اللغة العربية، كلية الدراسات الآداب والعلوم، جامعة آل البيت، ص82.

2/ إتباع دائرة السماع:

اعتمد **الكسائي** بشكل كبير على السماع من كافة العرب، ولم يتقيد بالأماكن التي حددها له الخليل في جمع اللغة من أصحابها وهي بوادي الحجاز وتهامة بل خرج عن هذا الإطار وأخذ عن قبائل لم يأخذ عنها البصريون، والظاهر أن ذا الاتجاه كان بأثر منهج القراءة الذي يقوم على احترام ما يرد لذا فقد كان يقبل أكثر ما يسمعه، وكان هذا في صالحه حيث جمع ثروة هائلة من اللغة، حتى عدت مؤلفاته مرجعًا في اللهجات العربية، فكتب التراجم وخرج إلى البادية ثم رجع وقد أنفذ خمس عشر قنينة حبر في الكتابة سوى ما حفظ، ومن القبائل التي سمع منها **الكسائي** ولم يسمع منها البصريون فرازة ، أزدثنوءه، الحطمية، ومن الطبيعي أن اتساع **الكسائي** في سماعه مكنه من جمع مادة ضخمة ساعدته في اجتهاداته لأن النادر والقليل في قبيلة ما قد يكون شائعا في قبيلة أخرى ومع هذا لم يكن منهجه مختلا أو مضطربا لأن لم يأخذ من جميع القبائل العربية فقد كان يعرف ما يأخذ ويتقنه بأسلوبه مبتعدا عن اللحن، كما كان يلجأ إلى كلام العرب لكي يقبل أو يرد ما يسمع.

وكان يعنى بأخبار الأحاد التي صح سندها، أو بالشواذ من كلام العرب الذين يثق بفصاحتهم، ولو كانوا من أعراب الحطمية وكان يقيس على ما جاء من هذه الشواهد والأمثلة التي كانت تحالف الأصول البصرية المقررة لمذهبه في (جوار) فليست هي عنده كالمنقوص في اللفظ وإنما كان يجريها مجرى الممنوع من الصرف، فيجرها بالفتحة استنادا لما جاء في قول **الفرزدق**:

فَلَوْ كان عَبْدُ اللهِ مَوْلى هَجوتهُ ولكن عبد الله مَوَلى مَوَالِيًا[1]

3/ إتباع القياس:

كان **الكسائي** ممن يُعْنون بالقياس أيضا وأغلب الظن أن عنايته به أكثر من أثار المدرسة البصرية، فكان يقول:

إنما النحو قِياسُ يُتَّبَع وَبِه في كُل عِلم يُنْتَفَعْ

[1] ينظر: بشير عبد المهدي الزعبي، أصول الاجتهاد والنحوي في المذهب الكوفي، ص83.

ولكن قياسه يختلف عن قياس البصريين من حيث التطبيق، فبينما نجد البصريين يكونون أصلا من الأصول بعد استقراء يقتنعون بصحة نتائجه ويقيسون المسائل الجزئية عليه، إذ توافر فيها علّة ذلك الأصل، إذ نجد **الكسائي** يكتفي بالشواهد الواحد بسمعه من أعراقي يثق بفصاحته، ليقيس عليه، وإن كان الشاهد المسموع مما لا ينظر له، ومما يعده البصريون شاذًا لا يعْتَدَ به.[1]

4/ اتفاقه والبصريون:

تأثر **الكسائي** بالبصريين، فأخرج الحديث عن نطاق المصادر إلى يحتج بها، أو يستدل بها على إثبات أصل أو تصحيح حكم، وأكبر الظن أن **الكسائي** بالرغم من كونه مؤسس المدرسة الكوفية، لم يكن نحوه كوفيا خالصًا، ولم يستطع التخلص من آثار شيوخه البصريين، فكان يعتمد على كثير من أراءهم واتجاهاتهم، وكان يوافقهم ويوافق الخليل في مسائل كثيرة خالفه الكوفيون فيها من بعد، واتخذوا لهم فيها أراء جديدة تتسق مع ما يتطلبه منهجهم، فمن هذه المسائل:

رأيه في "لن" فقد تتبع أثر **الخليل** في القول بتركيبها من لا وأن ورأيه في محل "أن المصدرية وما بعدها" بعد حذف الخافض، كما في قولهم عجبت أن تقدم على هذا، فقد تابع الخليل في القول بأنه الجر، وذهابه إلى فعلية(نعم وبئس) وأفعل في التعجب متابعًا فيه البصريين في كونهم أفعالًا، وذهابه إلى أن "ما" في قولهم "نِعِمَّا هي" معرفة تامة بمعنى الشيء وهو في هذا يقول بمسألة سيبويه، فقد جاء في الكتاب "وغسلته غسلًا نِعمَّا أي نعمَ الغسل" فما: هو الفاعل لكونه بمعنى دي اللام وهي مخصوص وذهابه إلى أنه لا يجوز ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف، وهو مذهب الخليل وسيبويه فقد جاء في الكتاب "اعلم أن كل اسم ثلاثة أحرف لا يحذف منه شيء إذ لم يكن آخره الهاء، فزعم **الخليل** أنهم خففوا هذه الأسْمَاء التي ليست أواخرها الهاء ليجعلوا ما كان على خمسة على أربعة، وما كان على أربعة على ثلاثة، فإنما

[1] ينظر: مهدي مخزومي، مدرسة الكوفة (مناهجها في دراسة اللغة والنحو)، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي حلبي وأولاده، مصر، ط2، 1958، ص116-117.

أرادوا أن يقربوا الاسم من الثلاثة، أو يصيروه إليها، وكان غاية التحقيق عندهم لأنه أحق شيء عندهم في كلامهم، ما لم نبتقض، فكرهوا أن يحذفوه إذ صار قصاراهم أن ينتبهوا عليه.[1]

وذهب **الكسائي**: إلى أن الاسم بعد "لولا" ليس مبتدأ ولا مرفوعا بها بل فاعل لفعل محذوف تقديره (ثبت) أو نحوه واستدل بظهوره في قوله (فقلت بلى لولا ينازعني شغلي) ولم يستبعده الرضى.

أما أن الخبر بعد لولا غير مضمر وأنه الجواب فباطل لأن الخبر يجب أن يطابق المبتدأ إن كان مفردًا وأن يعود منه عائد عليه إن كان جملة وهنا لا عائد يربط الجواب بالمبتدأ بعد لولا وبهذا يبطل قول من قال به.

وأما أن الاسم مرفوع بها فباطل أيضا من حيث إن لولا غير مختصة بالأسماء كما زعم الفراء، فهي تدخل على الأفعال في نحو: لولا أخرتني إلى أجل قريب، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإنها لو كانت عاملة لكان الجر أولى بها من الرفع، إذا كانت مختصة وأما أن ما بعدها فاعل مرفوع بها لنيابتها مناب الفعل، أو انه مرفوع بفعل مقدر بعدها فباطل كذلك، لأن ما ادعوه من أنها (لو) الشرطية + (لا) النافية فغير وارد لأنها لو كانت (لو) الشرطية الداخلة على الفعل كما في لو ذات سوار لطمتني....).

لاحتاجت إلى مفسر، وفي مثل: لولا زيد لهلكت، لا مفسر ولا يجوز أن يقال: إن الفعل المذكور في الجواب هو المفسر لأن شرط المفسر أن يكون من لفظ ما يفسره، وهذا لا يمكن تحقيقه في (لولا زيد لهلكت) لأنه ينقص المعنى، فلو قلت لولا هلك زيد ذل على أنه قد هلك في حين إن المعنى في (لولا زيد لهلكت) امتناع هلاك المتكلم بسبب وجود زيد، لا هلاك زيد وعليه فإن (لولا) كلمة واحدة وليست كلمتين ولا حجة **للكسائي** في قول الشاعر:

فقلت بلى لولا ينازعني شغلي

لاحتمال أن تكون (لولا) من قبيل التحضيضية التي تدخل على الأفعال وتختص بها.[2]

---

[1] ينظر: مهدي مخزومي، مدرسة الكوفة (منهاجها في دراسة اللغة والنحو)، ص118-114.

[2] ينظر: خليل أحمد عمايرة، المسافة بين الشطر النحوي والتطبيق اللغوي، (بحوث في التفكير النحوي والتحليل اللغوي)، دار وائل للنشر، عمان، الأردن ط1، 2004، ص91-92.

ب- بمحاولات تجديد الدرس النحوي عند قطرب (ت 206هـ):

لقد كان **لقطرب** أراء نحوية لكنها لم تصلنا، غير أن الكتب المتأخرة احتفظت ببعض أرائه ومن ذلك: [1]

1- **تعليله لدخول الأعراب في الكلام:** عارض **قطرب** ما ارتآه **سيبويه** وغيره من النحاة في كون الأعراب دخل الكلام في العربية لبيان الفارق بين المعاني التي يريدها المتكلمون للكلمات إذ تكون فاعلة ومفعولة ومضافة أو مضاف إليه، يقول: «لم يُعرب الكلام للدلالة على المعاني، والفرق بين بعضها وبعض، لأنا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة المعاني، وأسماء مختلفة في الإعراب متفقة المعاني، فما اتفق إعرابه واختلف معناه قولك: إنّ زيدًا أخوك، ولعل زيدًا أخوك، وكأن زيدًا أخوك اتفق إعرابه واختلف معناه، فلو كان الإعراب إنما دخل الكلام للفرق بين المعاني، لوجب أن يكون لكل معنى إعراب يدل عليه لا يزول إلا بزواله، وإنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جملوا وصله بالسكون أيضا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل.

2- **تعليله ظاهرة الترادف في اللغة:** وعلى نحو ما علل لاختلاف حركات الإعراب بالاتساع في الكلام علل لظاهرة الترادف في اللغة بنفسها إذ يقول «إنما أوقعت العرب اللفظتين على المعنى الواحد ليدلوا على اتساعهم في كلامهم، كما رادفوا في أجزاء الشعر، ليدلوا على أن الكلام واسع عندهم، وأن مذاهبه لا تضيق عليهم عند الخطاب والإطالة والإطناب».

3- **رأيه في أقسام الكلام:** قسمه أربعة أقسام: خبر واستخبار وهو الاستفهام وطلب ونداء فأدرج الأمر والنهي تحت الطلب.

4- **رأيه في علامات إعراب الأسماء الستة:** ذهب **قطرب** إلى أنها معربة بحركات مقدرة على ما قبل الواو والألف والياء، كما ذهب في الجمع والمثنى إلى أن هذه الأحرف نفسها هي الإعراب وأنها نابت فيها عن الحركات.

[1] ينظر: محمد بن يحي، المحاضرة السادسة قطرب، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، مادة أقلام البحث في التراث العربي، كلية-الآداب واللغات سنة 1 ماستر لسانيات عربية، 2023/2022، ص1،2.

5- **رأي في إعراب المثنى والجمع المذكر**: ذهب **قطرب** إلى أن إعراب المثنى والجمع المذكر إنما هو بحركات مقدرة على الألف والواو والياء، وهو نفسه رأي الكوفيين إذ مثلها مثل حركات الإعراب في مفردها تتغير بتغير مواقع الكلمات وعواملها في العبارات.

6- **رأيه في دلالة واو العطف**: يرى **قطرب** أن واو العطف قد تفيد الترتيب لأن الترتيب في اللفظ فإذا قلت مثلا جاء زيد وعمر فإن ذلك يستدعي سببا وهو الترتيب في المجيء.

مجيء أن النافية بمعنى قد: وخرج عليه قوله تعالى" **فذكر إن نفعت الذكرى**». الأعلى 9 [1]

***باب القول في الإعراب والكلام**: لقد عارض **قطرب** جميع النحويين وعاب عليهم وقال لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني والفرق بين بعضها وبعض، لأنا نجد في كلامهم أسماء مشتقة في الإعراب مختلفة المعاني، وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني، فمما اتفق إعرابه واختلف معناه قولك إن زيدًا أخوك، ولعل زيدًا أخوك، وكأن زيدًا أخوك ومما اختلف إعرابه واتفق معناه قولك ما زيد قائمًا، وما زيد قائم، اختلف إعرابه واتفق معناه ومثله ما رأيته منذ يومين، ومنذ يومان، ولا مال عندك، ولا مالٌ عندك وما في الدار أحد إلا زيد، وما في الدار أحدٌ إلا زيدًا، ومثله أن القوم كلَّهم ذاهبون وأن القوم كلُّهم ذاهبون، ومثله ليس زيد بجبان ولا بخيل ولا بخيلا، ومثل هذا كثير جدّا مما اتفق إعرابه واختلف معناه، ومما اختلف إعرابه واتفق معناه، قال: فلو كان الإعراب إنما دخل الكلام للفرق بين المعاني لوجب أن يكون لكل معنى إعراب يدل عليه لا يزول إلا بزواله، قال **قطرب**: وإنما أعربت العرب كلامهم لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج فلما وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلوا التحريك معاقبا للإسكان، ليعتدل الكلام، ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن ومتحركين وساكن ولم يجمعوا بين ساكنين في حشر الكلمة ولا في حشر بيت ولا بين أربعة أحرف متحركة، لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون وتذاهب المهلة في كلامهم فجعلوا الحركة عقب الإسكان، فقيل له فهلا لزموا حركة واحدة لأنها مجزئة لهم إذا كان الغرض إنما هو حركة تعتقب سكونا؟ فقال: لو فعلوا ذلك لضيقوا عل أنفسهم فأرادوا الاتساع في الحركات وألا يحظروا على المتكلم الكلام إلا بحركة واحدة.[2]

[1] ينظر: محمد بن يحيى، المحاضرة السادسة قطرب، ص3،4.

[2] ينظر: لابن القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح، مازن المبارك، دار النقاش، بيروت ط3، 1979، ص70_71.

كما أتى أيضا بظاهرة لغوية تسمى(إبدالا) كما أنه تطرق إلى مسألة أل التي تأتي للاستفهام، وذلك في حكاية **قطرب** أل فعلت بمعنى هل فعلت وهو من إبدال الخفيف ثقيلا كما في الألف عند سيبويه، لكن ذلك سهل لأنه جعل وسيلة إلى الألف التي هي أخف الحروف، كما نظر الألف: أما بالفتح والتخفيف على وجهتين:

أحدهما أن تكون حرف استفتاح بمنزلة ألا وتكثر قبل القسم كقوله أما والذي أبكى وأضحك، والذي أمات وأحيا، والذي آمره الأمر وقد تبدل همزتها هاء أو عينا قبل القسم، وكلاهما مع ثبوت الألف وحذفها أو تحذف الألف مع ترك الإبدال، وإذا وقعت أن بعد "أما" هذه كسرت كما تكسر بعد ال الاستفتاحية، والثاني أن تكون بمعنى حقًا أو أحقًا.[1]

وقد نظر **قطرب** إلى معرفة الأضداد وقال «إنما وضعت العرب اللفظتين على المعنى الواحد، ليدلوا على اتساعهم في كلامهم، كما زاحفوا في أجزاء الشعر ليدلوا على أن الكلام واسع عندهم وأن مذاهبه لا تضيق عليهم عند الخطاب والإطالة والإطناب».[2]

ج- محاولات تجديد الدرس النحوي عند القاهر الجرجاني (ت 471هـ):

رسم **عبد القاهر الجرجاني** في كتابه دلائل الإعجاز طريقا طويلا وجديدًا للبحث النحوي تجاوز أواخر الكلم وعلامات الإعراب، وبين أن للكلام نظما وأن رعاية هذا النظم واتباع قوانينه هو السبيل إلى الإبانة والإفهام وأنه إذا عُدِّل بالكلام عن سنن هذا النظم لم يكن مفهما معناه، ولا وإلا على ما يراد منه وضرب المثل لذلك بالمطلع المشهور وهو، "**قفا نبكِ من ذكرى حبيب ومنزل**"

لو خوله فيه النظم وعدل به سننه وقواعده فقيل:

نبك قفا حبيب من ومنزل ذكرى

[1] ينظر: ابن هشام الأنصاري مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: مازن المبارك ومحمد علي حمد، دار الفكر الحديث، (د, ط)، لبنان، ص56-57.

[2] ينظر: جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: محمد جاد المولى، ج1، المكتبة العصرية، ط2، بيروت، 1986، ص387و400.

لكان لغوا من الكلام وعبثا، ثم بين أن أنه ليس شيء من هذا النظم إلا وبيانه إلى علم النحو، قال في ص61 من دلائل الإعجاز «واعلم أنه ليس النظم إلا أن تضع الكلام الوضع الذي يقتضيه علم النحو» وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت، فلا نزيد عنها، ونحفظ الرسوم التي رسمت فلا نخل بشيء منها وذلك أنا لا نعلم شيئا يتبعه الناظم بنظمه، غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه، فينظر إلى الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك: **زيد منطلق ، وزيد منطلق، وزيد ينطلق وينطلق زيد، ومنطلق زيد، وزيد المنطلق، والمنطلق، والمنطلق زيد، وزيد هو المنطلق**، وفي الشرط والجزاء إلى الوجوه التي تراها في قولك: **إن تخرج أخرج، وإن خرجت، خرجت وإن تخرج فأنا خارج وأنا خارج، إن خرجت، وأنا إن خرجت خارج...**

وينظر في التعريف والتنكير، والتقديم والتأخير، وفي الكلام كله وفي الحذف والتكرار والإضمار والإظهار فيضع كلا من ذلك في مكانه، ويستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له، وركز عبد القاهر ببيان هذا المعنى في مواضع من كتابه، وبالغ في الاستدلال له، وكأنه أحسن ذلك من صنيعه، فقال (واعلم أنه وإن كانت الصورة في الذي أعدنا وأبدأنا فيه، من أنه لا معنى للنظم غير توخي معاني النحو فيما بين الكلم قد بلغت من الوضوح والظهور والانكشاف إلى أقصى الغاية، وإلى أن تكون الزيادة عليه كالتكلف لما لا يحتاج إليه، فإن النفس تنازع إلى تتبع كل ضرب من الشبهة) إلخ.

نظرية التعليق عند عبد القاهر: ظل بناء الجملة العربية مفتقرا إلى من ينظر إليه نظرة كلية، ليصل من خلالها إلى نظرية شاملة متكاملة تُقنن النظام العام الذي يحكم بناء الجملة، وتدور في فلكه كل القوانين الجزئية الموزعة بين أبواب النحو المختلفة، ظل بناء الجملة كذلك إلى أن توصل عبد القاهر في كتابه دلائل الإعجاز إلى نظرية التعليق.

ولعله صاغ نظريته متأثر بتلك الومضات، غير أن هذا ينبغي ألا يضللنا فَنُعطمَهُ حقه ونزعم أنه إنما جمع ملاحظات سابقيه، وقد ابتكر هذه النظرية، ولا يكفي أن يكون هناك من تحدثوا عن باب الفصل والوصل، وباب الإيجاز والإطناب وباب الإنشاء والخبر، فالحديث عن هذا كله ضمها إلى نظرية التعليق.[1]

[1] ينظر: مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، دار نوبار للطباعة، القاهرة، ط1، 1997، ص9.

وهو لم يَصُغ مفهوم نظريته في نص واحد متكامل في كتابه، وإنما صاغه في عبارات جريئة متفرقة في أنحاء الكتاب، وتجيء كل عبارة من تلك العبارات إما لِتُلح في تأكيد ما نصت عليه عبارة سبقت، وإمّا لتضيف فكرة جديدة إلى النظرية وقد أصبح مفهوم النظرية فيما يبدو على النحو الآتي، الفرق بين نظم الحروف لصياغة كلمة، ونظم الكلمات لصياغة جملة، يتضح في أن نظم الحروف أو ترتيبها لصياغة مبنى الكلمة يتم عشوائيا، لصياغة جملة، دون القصد إلى إنشاء علاقة بين مبنى الحروف–التي لا معنى لها– ودلالة الكلمة، فلو أنهم كانوا رتبوا "ضرب" على شكل "ربض" لما كان في ذلك فساد لِلُغَتِهِم، أما نظم الألفاظ لصياغة جملة فلا يتم عشوائيا وإنما يتم نتيجة لترتيب معانيها وتناسق دلالاتها في العقل، ولا تنظم بمراعاة تلك الدلالات أي أن النظم يكون بين المعاني لا بين المباني.

ولا تفاضل بين كلمتين في الدلالة بحيث تكون إحداهما أذل على معناها الذي وضعت له من الأخرى فليست دلالة كلمة «رجل» على الآدمي الذَّكر أفضل من دلالة كلمة «فَرَس» على ذلك الحيوان المعروف، ولا هي أفضل في الدلالة على مدلولها من نظيرتها في الفارسية مثلا، كما أن كلمة «الليث» ليست أدل على مدلولها من الأسد وإنما يكون التفاضل بين دلالات الألفاظ في ملائمة دلالة اللفظة لدلالة اللفظة التي تليها في الجملة، فالتفاضل بين دلالات الألفاظ لا يتحقق إلا في إطار جملة وليس من حيث هي كلمات مجردة.

والألفاظ أوعية للمعاني، وخَدَمُ لها، ولاحِقَةٌ بها، فهي تَتَبِعُها في مواقعها فإذا ورد معنى في العقل أولا وَجَبَ أن يرد في الجملة أولا كذلك، وهذه الألفاظ لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها، ولكن لأن يضم بعضها إلى بعض، ولا يتصور أن يعرف للفظ موضع في الجملة من غير أن يعرف معناه والعلم بمواقع المعاني في العقل هو علم بمواقع الألفاظ في الجملة.[1]

ويشر **عبد القادر الجرجاني** إلى ما يعرف بالمعنى الوظيفي والمعنى المعجمي للألفاظ، وهما يكونان معا المعنى المقالي فيذكر أن التعليق يكون بين معاني الألفاظ لا بين الألفاظ أنفسها، وقد قسم الكَلِمْ قسمين مُؤتلف وهو الاسم مع الاسم والفعل مع الاسم وغير مؤتلف، وهو ما عدا ذلك، كالفعل مع الفعل والحرف مع الحرف، ولو كان يشير أيضا إلى المعنى المقالي والمعنى المقامي (أو الاجتماعي) وهما

[1] ينظر: مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة، ص10–11.

اللذان يكونان معا ما يعرف اليوم بالمعنى الدلالي، وهو غاية ما ينشده الدرس اللغوي الحديث في فهمه لمعنى الجملة، فيذكر أن المزية ليست بواجبة لمعاني النحو في أنفسها ومن حيث هي على الإطلاق. ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام ثم بحسب موقع بعضها من بعض، واستعمال بعضها مع بعض.[1]

كما أنه صاحب نظرية النظم التي حرص فيها على إعادة الاعتبار للمعنى في الدرس النحوي، وقد قسم أبواب النحو بحسب اختلاف العلامات الإعرابية إلى مرفوعات ومنصوبات ومجرورات، فترتب عن ذلك وضع نظام تصنيفي يراعي الصور اللفظية للوظائف النحوية ويُهْدِرُ فيها الجانب المعنوي، وكان الحاصل أن جمع بين أبواب مختلفة ومتنافرة لا يجمع بينهما سوى الجانب الشكلي في العلامة الإعرابية، وقد التزم بالمنهج التحليلي الذي لا يتجاوز دراسة المعاني النحوية الجزئية وعزوفه عن المنهج التركيبي أين يتم الالتفات إلى المعاني النحوية العامة في الجمل والأساليب كالتقديم والتأخير، والفصل والوصل، والقصر والخبر والإنشاء والإيجاز والإطناب والمساوات وغيرها مما عده عبد القاهر من معاني النحو وأحكامه. المغالاة في التحليل التقديري لوحدات الجملة وتراكيبها إلى درجة التعسف أحيانا والاحتكام في ضوء مبدأ القياس النحوي إلى البناء الصوري للجمل ولو كان فيه تغيير المعاني وتحريفها.[2]

د–محاولة تجديد الدرس النحوي عند ابن مضاء القرطبي (ت: 592هـ):

ازدهر الدرس النحوي في بلاد الأندلس ازدهارًا كبيرًا حيث لقي اهتماما واسعا من طرف فئة قليلة من العلماء، وقد خصصت له اجتهادات تميزت بطابع الخصوصية والتفرد، ونلتمس ملامح المذهب الظاهري عند واحد من أهم المدرسة النحوية التجديدية وهو **ابن مضاء القرطبي** في كتابه الرد على النحاة إذ وقف موقف الرافض لأصول النحو ومناهجه التي انساقت مع تأملات واجتهادات تجاوزت ما هو ضروري للانتحاء سمت العرب في الكلام فتأثر الدرس النحوي بمناقشات المتكلمين وأبحاث الأصوليين فاختلطت فيه الناحية العلمية بالناحية الفلسفية أو ما يعرف ب"فلسفة النحو"، وقد عالج **ابن مضاء** في

[1] ينظر: مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة، ص11-12.

[2] ينظر: الطيب دبه، في المسار الطوري للنحو العربي (قراءة في تحول المنهج من المبني إلى المعنى)، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية السعودية، ع2، 2006، م8، ص61-66.

هذا الكتاب القضايا النحوية فقال: "قصدي من هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه وأنبه إلى ما أجمعوا على الخطأ فيه".[1]

1- دعوته إلى إلغاء نظرية العامل

فمن ذلك ادعائهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي، وعبروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا "ضرب زيد عمرًا" أن الرفع الذي في زيد والنصب الذي في عمر وإنما أحدثه ضَربَ، ألا ترى أن **سيبويه** رحمه الله قال في صدر كتابه وإنما ذكرت ثمانية مجار لا فرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه وبَيّنَ ما يُبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه؟ فظاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب، وذلك بين الفساد.

قال أبو الفتح في خصائصه، بعد كلام في العوامل اللفظية والعوامل المعنوية: وأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم، إنما للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، فأكد المتكلم بنفسه ليرفع الاحتمال، ثم زاد تأكيدًا بقوله لا لشيء غيره، وهذا قول المعتزلة، وأما القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضا فباطل عقلا وشرعا لا يقول به أحد من العقلاء لمعانٍ يطول ذكرها فيما المقصد إيجازه: منها أن شرط الفاعل أن يكون موجودًا حينما يفعل فعله، ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلا بعد عدم العامل، فلا ينصب زيد بعد إن في قولنا(إن زيدًا) إلا بعد عدم إن، فإن قيل بم يرد على من يعتقد أن معاني هذه الألفاظ هي العاملة؟ قيل الفاعل عند القائلين به إما أن يفعل بإرادة كالحيوان، وإما أن يفعل بالطبع كما تحرق النار ويبرد الماء ولا فاعل إلا الله عند أهل الحق، وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل، لا ألفاظها ولا معانيها لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع فإن قيل: إن ما قالوه من ذلك إنما هو على وجه التشبيه والتقريب، وذلك أن هذه الألفاظ التي نسبوا العمل إليها إذا زالت زال الإعراب المنسوب إليها، وإذا وجدت وجد الإعراب وكذلك العلل الفاعلة عند القائلين بها قيل: لو لم يَسُقهم جملها عوامل إلى تغيير كلام العرب، وحطه عن رتبة البلاغة إلى هُجْنة السعى، ودعاء النقصان فيما هو

[1] ينظر: ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تح: شوقي ضيف، دار الفكر العربي، القاهرة (د. ط)، 1947، ص85-87.

كامل وتحريف المعاني عن المقصود بها لومحوا في ذلك، وأما مع إفضاء اعتقاد كون الألفاظ عوامل إلى ما أفضت إليه فلا يجوز إتباعهم في ذلك.[1]

2-رأي ابن مضاء في القياس:

لم يعر **ابن مضاء** اهتماما كبيرا بالقياس، فليس في رأيه عنه تقليب الفكرة ومواجهة احتمالاتها كما فعل في أرائه الأخرى عن العامل أو التأويل مثلا فقد ذكر رأيه في القياس عرضا أثناء حديثه عن التعليل، كما أن له جزيئات عنه متناثرة في كتابه الرد على النحاة، وقد أشار إلى فكرة القياس بمعنيها القياس النحوي-كما سبق- هو الأحكام النحوية التي تصدق على النصوص اللغوية الواردة بطريقة واحدة أخذت منها القاعدة، ثم تعمم تلك القاعدة النصوص التي لم ترد.

وهناك نوع آخر من القياس يتردد أيضا في كتب النحو، وهو قياس أحكام على أحكام النوع من المشابهة، وهذا القياس يطلق عليه القياس العقلي لأن للعقل فيه دورًا في عقد المشابهة وإقامة الصلة بين الأحكام.

فالأول لم يتعرض له نصا، بكن يعرف رأيه مما ورد في كتابه من جزيئات عنه

* في التنازع قال: فإن قبل: النحويون لم يذكروا إلا الفاعل والمفعول والمجرور وهنا معمولات كثيرة على مذهبهم كالمصادر والظروف والأحوال والمفعولات من أجلها والمفعولات معها والتمييزات.

في التنازع أيضا قال، وأما (كان) وأخواتها، فإن(كان) منها تجرى مجرى الأفعال المقتضية مفعولا، نقول (كنت وكان زيد قائما) و(كنت وكأنه زيد قائما) فقائما خبر كنت، وكذلك ليس نقول(لست وليس زيد قائما) ولست وليس زيد إياه قائما) والأظهر أن يوقف فماعدا(كان) على السماع من العرب، لأن (كان اتبع فيها وأضمر خبرها، إن فكرة ابن مضاء عن هذا النوع من القياس ترتبط ارتباطا أساسيا بفكرته عن النصوص اللغوية، فهو يجيزه إن ورد له من النصوص ما يصححه، وهو يرفضه إذا لم ترد له نصوص تؤيده ففي قياس المعمولات على المفعول به في التنازع رفض ذلك (إلا أن يسمع في هذه كما سمع في تلك).

[1] ينظر: ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، ص87.

أما القياس العقلي فقد واجهه بصراحة، مبينا أن النحاة لم يتحروا الدقة في هذا النوع من القياس، وذلك لأنهم يحملون الأشياء على الأشياء دون أن تكون هناك صلة كاملة بين الأمرين هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يدعون أنهم في ذلك تابعون للعرب وأن العرب قد أرادت ذلك، فكيف يمكن للعرب أن تشبه شيئا بشيء وتحكم علي بحكمه، وعليه حكم الأصل غير موجودة في الفرع وإذا فعل واحد من النحويين ذلك جهل ولم يقبل قوله، وكذلك فعلوا في تشبيه الاسم بالفعل في العمل وتشبيههم(إن وأخواتها) بالأفعال المتعدية في العمل فابن مضاء يرفض هذا النوع من القياس معتمدًا على أساسين أحدهما: عقلي بلحظه أن المشابهة غير كاملة بين المقيس والمقيس عليه والآخر لغوي، وهو إنكار أن العرب أرادت ذلك، وبعبارة أخرى إنكار أن يون هذا مما له صلة بنطق العرب واستعمالاتهم.[1]

2/محاولات تجديد الدرس النحوي عند المحدثين:

أ- محاولات تجديد الدرس النحوي عند إبراهيم مصطفى(ت1962م):

لقد تميز **إبراهيم مصطفى** عن غيره بمنهجه، وأنه اتبع كلام العرب وحاول تتبع اللحن في كلامهم، ولقد تميز عنده نوعان من القواعد لا تجد في تعليمه عسرًا ولا في التزامه عناء، ولا ترى خلاف النحاة فيه كثيرًا، وذلك كالعدد ورعاية أحكامه في مثل: قال رجلان، والرجلان قالا، وقال رجال، والرجال قالوا، فمع دقة الحكم في رعاية العدد واختلافه تبعًا لموضع الاسم والفعل من الجملة، ونوع آخر لا يسهل درسه ولا يؤمن الزلل فيه وقد يكثر عنده خلاف النحاة، ويثير جدلهم، كرفع الاسم أو نصبه في مواضع من الكلام، ثم رأى علامات العدد تُصوّر جزءا من المعنى يحسه المتكلم حين يتكلم، ويدركه السامع حين يسمع، أما علامات الإعراب فقل أن ترى لاختلافها أثرا في تصوير المعنى وقل أن يشعرنا النحاة بفرق بين أن تنصب أو ترفع.

ولقد بحث عن المعاني لهذه العلامات الإعرابية وبادر بتلخيصها.

1)إن الرفع علم الإسناد، ودليل أن الكلمة يتحدث عنها.

[1] ينظر: حمد عميد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء (وضوء علم اللغة الحديث)، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 1989، ص83-85.

2)الجر علم الإضافة سواء أكانت بحرف أم بغير حرف.

3)الفتحة ليست بعلم على إعراب ولكنها الحركة الخفيفة المستحبة التي يجب على العرب أن يختموا بها كلماتهم ما لم يلفتهم عنها لافت، فهي بمنزلة الكون في لغتنا الدارجة.

4)إن علامات الإعراب في الاسم لا تفرج عن هذا إلا في بناء، أو نوع من الإتباع وقد بينه أيضا، فهذا جماع أحكام الإعراب، ولقد تتبع أبواب النحو بَابًا بَابًا، واعتبرها بهذا الأصل القريب اليسير، فصح أمره، واضطرد فيها حكمه، ثم زاد في تتبع هذا الأصل، فتجاوز حركات الإعراب، ودرس التنوين على أنه منبئٌ عن معنى في الكلام، فصح له الحكم واستقام، وبدل قواعد «ما لا ينصرف ووضع للباب أصولا أيسر وأنفذ في العربية مما رسم النحاة."

1- إن التنوين علم التنكير.

2- لك في كل عَلَم ألاّ تُنَوِنُه، وإنما تُلحقه التنوين إذ كان فيه حظ من التنكير.

3- لا تُحرم الصفة التنوين حتى يكون لها حظ في التعريف.[1]

وذهب الأستاذ **إبراهيم مصطفى** في نصب ما لا ينصرف إليه، وفي ضم المنادى مفردًا معرفة مبني على أساس اتقاء الشبهة بياء المتكلم، وقد ألزمهم اتقاء هذه الشبهة أن يضموا المنادى، وأن يفتحوا الممنوع من الصرف وهو مضاف إليه، وذلك «أن هذا الاسم لما حرم التنوين أشبه في حال الكسر المضاف إلى ياء المتكلم إذا حذفت ياؤه، وحذفها كثيرا جدًا في لغة العرب، فأغفلوا الإعراب بالكسرة، والتجئوا إلى الفتح مادامت هذه الشبهة حتى إذا أمنوها بأي وسيلة عادوا إلى لإظهار الكسرة، وذلك إذا بدئت الكلمة بأل: أو انبعث بالإضافة أو أعيد تنوينها لسبب ما فليس مع واحد من هذه الأشياء الثلاثة شبهة بالإضافة إلى ياء المتكلم».

وقد قال **إبراهيم** بأن الفتحة ليست علامة تدل على وظيفة نحوية، فهي تلك النظرة الجمالية التذوقية المستحبة عند العرب لأنها حركة يستريح فيها النفس وأيضا الكسرة والضمة عند تطويلها يأخذ النفس فيها أقصى مجرى فيستريح فيها أيضا النفس في الفرق بين قولنا("آه") عند الألم وبين قولنا ("إيه")

[1] ينظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، 1937، ص25-27.

عند الحزن خصوصا إذا استتبع ذلك حروف مد أخرى كما في قول **حافظ إبراهيم** في رثاء زغلول ايه ياليل هل شهدت المصايا، وقد حاول **إبراهيم** أن يعيد ترتيب النحو، فاستغنى عن بعض أبوابه وأدمج عددًا منها في بعضها، وقدم فهمًا جديدًا لبعض ثالث، وهذا هو التغيير الذي أشار إلى أنه ينوي إدخاله في المنهج النحوي، وبه يطمع أن يحقق ما وعد به من تيسير، والنحاة قد أدركوا من قبل دلالات حركات الإعراب وحدودها بأنا الفاعلية أو العمدية والمفعولية والإضافة، والمؤلف نفسه قد نقل في كتابه عن **ابن يعيش** قوله: «وإنما كان القياس في كل مبنى السكون لوجهين أحدهما أن البناء ضد الإعراب، وأصل الإعراب أن يكون بالحركات المختلفة للدلالة على المعاني المختلفة». [1]ورأيه في الفتحة وهي أنها الحركة الخفيفة المستحبة وليست علامة إعراب، رأى غير موفق، وأول دليل على ذلك أنه يتعارض في وضوح مع الفكرة الأساسية التي أقام عليها كتابه وهي أن علامات الإعراب دال على معاني في تأليف الجملة وكون الفتحة خفيفة مستحبة لا يوجب حرمانها من دلالة ومسألة الخفة والثقل والاستجاب وعدمه، من الأمور النسبية التي تبنى على الذوق الشخصي على أساس موضوعي و**إبراهيم مصطفى** أجهد نفسه وأطال بحوثه ليثبت أن الفتحة أخف من الحركات بل وأخف من السكون.[2]

لقد ناقش الأستاذ **إبراهيم مصطفى** جملة من القضايا الهامة هي:

1-الثورة مع العامل، وإرجاع التأثير في حركات الإعراب للمتكلم.

2-توحيد الأبواب ذات العلاقة الواحدة تحت باب واحد كالتوحيد بين المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل مثلا، لان حكمها جميع الرفع.

3-إعادة تقسيم التوابع، حيث ألغى بعضها وهي عطف النسق والنعت السببي وأضاف إليها الخبر.

4-إنكار تعدد أوجه الإعراب في اللفظ الواحد، وذلك مع لا النافية للجنس "وباب ظن وأخواتها " وباب الاشتغال والمفعول فيه

5-رفضه لتنوين العلم، لان التنوين علامة التنكير.

---

[1]ينظر: ممدوح عبد الرحمان الرمالي، العربية والوظائف النحوية (دراسة في اتباع النظام والأساليب)، دار المعرفة الجامعية، مصر (د.ط)1996، ص30-31.

[2]ينظر: المرجع نفسه، ص 31.

6-إنكاره للعلامة الفرعية، فهو يعترف لا بوجود علامات فرعية أو نائبة لأنه يمكن إجراء العلامات الأصلية فيما جعلوه معربا بالعلامات.

وقد تأثر **بابن جني** في أن الحركات الإعرابية هي من عمل المتكلم. وتأثره **بابن مضاء** في إلغاء نظرية العامل وبعض المسائل في كثير من أرائه، كضم المنادى المفرد ورفض التنوين العلم، ونصب اسم إن.[1]

ولقد تصدر **إبراهيم مصطفى** محاولات التأليف غير المنهجي في كتابه إحياء النحو الذي أحدث ضجة إبان نشره، لنقذه النظريات التقليدية في النحو، وتقوم فكرته الرئيسية على نقد نظرية العامل، متأثر بأراء **ابن مضاء** إلى حد ما، وأن علامات الإعراب دوال على معان في تأليف الجملة وربط الكلمات، وليست أثرً العامل كما زعم النحاة وقد تناوله بالنقد عدد كبير من النحاة.

وتعد محاولته هذه من أجرأ المحاولات، وزعم فيه أن أصحاب المحاولات الذين تقدموه قد قصروا دون الغاية وان نحوه إذا ما قيس إلى نحو سيبويه كان أوضح منه منهجا وأقرب إلى إصابة الأغراض النحوية الصحيحة وقدم أراء لم يسمع بها الأولون ولا الآخرون. فهو يخالف النحاة في مفهوم الإعراب، وهو عنده تصرف أهل العربية في آخر أسمائها وأفعالها وحروفها بين رفع ونصب وجر وجزم، والمنادي عنده منصوب بالضمة وذكر بابا جديدا هو المفاعيل المرفوعة وهي المفعول به والمفعول المطلق والظرف في الجملة المبنية للمجهول، وكفى بهذا خلطا واضطرابا.[2]

وأظن أن ما ذهب إليه في الشرح من الرفع علم العمدة هو الأصل لما ذهب إليه الأستاذ **إبراهيم مصطفى** مؤخرا ومن تبعه في قوله إن الرفع علم الإسناد إن المسند إليه والمسند لا يكونان الأعمدة والإسناد لا يكون إلا في العمدة. وهو القول الذي يبدو صوابا إذ ليس في العربية مرفوع إلا وهو مسند أو مسند إليه:

---

[1] ينظر: مختار بزادية، النحو العربي ومحاولة تيسيره، أطروحة دكتوراه في اللغة العربية – جامعة وهران، كلية الآداب والفنون (2017/2016)،

[2] ينظر: ياسين، أبو الهيجاء، مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية – عالم الكتب الحديث إربد – الاردن، ط1 ،2008، من 221.

كما أن الأستاذ **إبراهيم مصطفى** لم ينكر وجود الفتحة في اللغات السامية وانما هو حاول أن يجد لها تمييزا فهل تعي الفتحة شيئا في الساميات؟[1]

ب- محاولات تجديد الدرس النحوي عند مهدي مخزومي (1993م):

تخرج الدكتور **مهدي** من قسم اللغة العربية سنة 1934، وقد تميز بالميل الشديد والجد الخالص في دراسة اللغة العربية وقواعدها خاصة، كما وقف على منهجين مختلفين اختلافا كثيراً في مقاييسها لتفسير الظواهر اللغوية والنحوية، أول المنهجين منهج علماء البصرة ، على رأسهم **الخليل** وهم يعتمدون على القياس العقلي، ويفسرون الظواهر غالبا تفسيرا عقليا محضا بدون نظر إلى طبيعة اللغة، ويتكلفون الحدود والرسوم والقضايا المنطقية في تعبيرهم، وثاني منهج علماء الكوفة وعلى رأسهم **حمزة الكسائي** وهؤلاء لا يسرفون في القياس إسراف علماء البصرة، و إنما يعولون على ما سمع من العرب وهو كثير عندهم دون الإفراط في القياس وقد وجد الدكتور مهدي لكثير من المشكلات النحوية حلولا سهلة خالية من التعسف الذي ارتكبه النحاة في سبيل طرد نظرية العامل، وقد تميزت مباحثه على أنها أمتع الدراسات العلمية لأنها قائمة على أساس علمي متين، وقد كانت اجتهاداته خالية من النظريات التعسفية وما بنى عليها من أبواب معقدة، كنظرية العامل، وبابي الاشتغال والتنازع، نائب الفاعل وأمثال تلك الأبواب التي وجد لها حلولا لغوية سهلة لا تحتاج إلى النظر الفلسفي ولا القياس المنطقي، وإنما انتزعها من الطبيعة اللغوية وحدها، وقد أكد على أهمية الجملة، وقد وصف لنا ما يطرأ على الكلمة، أو الجملة وأوضاعها المختلفة فإذا قال النحوي مثلا: إن الفاعل مرفوع كان يستند في استنباط هذا الأصل إلى استقراء واع، وليس من المنطق في شيء أن يختص المسند إليه، مثلا بالرفع، والمضاف إليه بالخفض لأن في ذلك ترجيحًا بلا مرجعكما يقول منطق العقل، فاختصاص المسند إليه بالرفع دون غيره من أنواع الإعراب يوضح لنا المسألة، ويضع النحوي على المحك، ويبطل ما ظن النحاة الأولون ويلغي كل ما ألزموا به أنفسهم من مقياس ينبني على إدراك العلة، والتعليل، والتقدير، والتأويل وقد أبطل القياس، ونفى على النحاة تمسكهم به، لأن القياس هو الطريق الطبيعية التي يسلكها الدارس لاستنباط حكم لغوي أو نحوي،

[1] ينظر: فاضل صالح السامرائي، الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، دار النذير، بغداد (د. ط) ،1971 – ص 342.

فهو حمل مجهول على معلوم وحمل ما لم يسمع على ما سمع، قد يعرض للمتكلم مثلا فعل ثلاثي لم يقف على شكله، ولم يدر أهو مفتوح العين أم مكسورها أم مضمومها ولم يسمعه مضبوطا، لكنه يعرف مصدر هذا الفعل، فهنا يمكن الالتجاء إلى القياس، إلى قياس هذا الفعل مصدره كمصدر هذا الفعل المجهول شكله وضبطه.[1]

هذا ما دفع الدكتور **مهدي المخزومي** إلى القول بأن تجديد النحو وتيسيره يكون بالالتفات إلى النحو الكوفي، لأنه الزاوية المرنة التي تقترب من طبيعة اللغة ووظيفتها، وهذا النحو أكثر تمثيلا وأدق تصويرا لطبيعتها، وقد حاول في كتابه في النحو العربي قواعد وتطبيق أن يأتي ببديل ينوب عن الآراء المكلفة والمذاهب المتعسفة وفق منهج علمي حديث يقول فيه «هذا الكتاب أقدمه بين أيدي الدارسين مبرأ مما علق بالنحو طوال عشرة قرون من شوائب ليست طبيعية ولا من منهجه، فقد ألغى فيه فكرة العامل إلغاء تاما وألغي معها ما اتبعت من اعتبارات عقلية لها صلة بالدرس النحوي، وأبطلت فضولا لم تكن تتكون لولا شغف النحاة بالجدل العقلي وتمسكهم بفكرة العام هم بفكرة العامل، والفصل الخاص بما كانوا يسمونه بالناسخ كان وأخواتها-إن وأخواتها وظن وأخواتها وخلطت فصولا من حقها أن تختلط، وتكون فصلا واحدا لأنها من واد واحد كباب الفاعل وباب النائب عن الفاعل، وهما في الحقيقة الأمر باب واحد....

وفرقت مسائل كانت عند النحاة مجتمعة، ولا ينبغي لها أن تجتمع لأنها ليست من واد واحد ولا من موضوع واحد كالذي كان النحاة يسمونه فبالاستثناء المفرغ فقد تناوله النحاة في باب الاستثناء وليس من بابه لأنه ت كيد وقصر، فحقه أن يعالج مع ما يعالج من مسائل التوكيد وطرائقه وكباب النداء الذي كان النحاة يعالجونه مع ما يعالجون من مفعولات. والحقيقة أن ما ذهب إليه **مهدي مخزومي** يقترب كثيرا من التسيير المنهجي المؤسس الذي يهدف إلى إعادة الترتيب واختزال الطرائق والابتعاد عن

[1] ينظر: مهدي مخزومي، في النحو العربي (نقد وتوجيه)، دار الرائد للعرب، بيروت، (د. ط)، 1986، ص-6-10-19-20.

التفاصيل والحشو الذي لا يجدي نفعا، وقد أفصح عن ذلك حجم كتابه المقصود إلا أن تصريحه بفكرة التجاوز والإلغاء للعامل يقضي إلى اقتطاع كثير من مضامين النحو العربي.[1]

وإن كان يرى العامل قد أغرق النحو في التعليمات والآراء المتعسفة فإن هذا الأمر لا يمكن أن يشجب بهذه الطريقة المتعاملة، فوسيلة الترويض أنجح من عملية الإلغاء والتجاوز. لقد أجاد بوضعه النحو العربي في إطار منهج جديد يتقابل فيه القديم بالحديث المطلوب كما ورد في تمهيده لمؤلفه بفصول دراسة الصوت وأخرى عن بنية الكلمة وأقسامها وما يتصل بذلك، بما يستدعي الرغبة الملحة في فهم النحو العربي في ضوء الثقافة اللغوية الحديثة، والظاهر أن ما ذهب إليه **مهدي المخزومي** لا يفترق في بعض جوانبه، عما دعا إليه أستاذه **إبراهيم مصطفى** حتما اقترح دراسة قانون تأليف الكلام أو النحو الجُملي مع بيان ما يجب أن تؤديه الكلمة من وظائف معنوية داخل نظام واحد. دون انتزاع الكلمة من سياق نظامها، وهذا يوافق مذهب **المخزومي** المنافح عن قراءة آثار الكوفيين التي أثرى بها دعوته فأحيى بذلك قضايا عملية مغيبة في النحو العربي.[2]

والدراسة الصوتية عند المخزومي هي الدراسة اللغوية الأولى التي يعنى بها اللغويون ويلي الدراسة الصوتية عنده "ما يسمى بالصرف، وما يندرج من اشتقاق وتركيب "وقد أشار **العزاوي** إلى دعوة المخزومي في محاولته التجديدية إلى توسيع دائرة الدراسة النحوية، وضم ما اصطلاح عليه بعلم المعاني إليها. التمس **المخزومي** سبب الحركات في الوظيفة اللغوية التي تؤديها الكلمة في الجملة، أو المعنى التي تغير عنه، والتمسها المخزومي فضلا عن ذلك في طبيعة تأليف الكلمة أو الجملة أو ما يسببه تداور الحروف في المفردات على نحو أو آخر من ثقل وخفة، ومن تنافر وانسجام.[3]

---

[1] ينظر: ذهبية بورويس، النحو العربي بين المرجعية التراثية وجيل التجديد، ط 1، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة – الجزائر – 2011–ص225.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص 226.

[3] ينظر: صباح عباس السالم وآخرون، جهود الدكتور نعمة رحيم الفراوي في تجديد النحو وتيسيره، مجلة جامعة كربلاء، ع12، 2013، ص200.

وذكر الدكتور **مهدي مخزومي** أن المرفوعات في العربية. كما ينبغي أن تعالج نوعان: مرفوع أصالة ومرفوع تبعًا.

وقال: خبر المبتدأ نحو(أخوك) في قولنا: خالد أخوك و(قائم) في قولنا بكر قائم ولم يكن ليكون مرفوعًا إلا لأنه وصف للمسند إليه أو المبتدأ أو على هذا بنى الكوفيون رأيهم في ارتفاع الخبر فهو مرفوع إذا كان عين المبتدأ كقائم وأخوك في قولنا: بكر قائم وعمر وأخوك وهو منصوب إذا لم يكن عينه نحو محمد عندك أو أمامك، فحيث لم يكن(عندك) أو (أمامك) هو المبتدأ أو وصفا مطابقا للمبتدأ نصب.

ولست أدري أين الوصفية أو معنى الوصفية في نحو قولنا (المنطلق زيد) و(هذا سعيد) و(هي حية) وأما الكوفيين فهو أمر آخر إذ من الواضح أنهم لا يقولون إن الخبر إنما ارتفع لأنه وصف للمبتدأ وإنما قالوا إن المبتدأ والخبر يترافعان وقالوا إن الخبر إذا كان عين المبتدأ ارتفع وإذا لم يكن عينه نصب على الخلاف وليس في كلامهم نص على الوصفية أو ما يشبهه بل ربما العكس.

وقد ذهب أيضا إلى أن الضمة علم الإسناد. وأما الفتحة فهي علم المفعولية عند النحاة.[1]

[1] ينظر: فاضل صالح السامرائي، الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، دار الندير، بغداد، (د. ط)، 1971، ص342،341.

ج- محاولات تجديد الدرس النحوي عند تمام حسان(ت2011م):

المذهب النحوي عند تمام حسان من "نحو الجملة إلى نحو النص":

فاتحة: يقول شيخنا **تمام حسان** عن «كتابه اللغة العربية معناها ومبناها»

هو: «أجر محاولة شاملة لإعادة ترتيب الأفكار اللغوية بعد **سيبويه** و**عبد القاهر**. أقول أجرأ محاول أنني أعرف أنها كذلك، ولا أقول أخطر محاولة لأنني لا أعلم ما يترتب عليها من آثار، ولو أن جمهور الدارسين أعطى هذا الكتاب ما يسعى إليه من إثارة الاهتمام فإنه ينبغي لهذا الكتاب أن يبدأ عهدًا جديدًا في فهم العربية الفصحى معناها ومبناها وأن يساعد على حسن الانتفاع بهذا لهذا الجيل وما بعده من أجيال».[1]

وهذا الكتاب جهد بصير يباين في جوهره جميع ما سبقه من جهود، ويجمعه بهذه الجهود أنه لا يزال مثلها واقعا في حيز نحو الجملة، بيْدَ أنه مؤهل- ولا سيما بنظريته في القرائن النحوية والتعليق- لأن يكون منطلقا رصينا موفقا لارتياد آفاق جديدة يكون فيها النحو قطب الطرق التحليلية في دراسة النص، وتنتظم هذه الدراسة بعد هذه الفاتحة ستة مطالب هي:

1/في نقد النحو

2/في نحو الجملة

- موائز ما بين الصيغة التراثية والصيغة المقترحة
- آمن اللبس، غاية الاستعمال وقوام النظام.
- المكون البلاغي في نظرية نحو الجملة.

3/ في نحو النص:

- ما يستقل به نحو الجملة دون نحو النص
- ما يشترك فيه النمطان كلاهما.

[1] ينظر: سعد عبد العزيز مصلوح- في اللسانيات العربية المعاصرة (دراسات ومثاقفات) عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2004، ص203-204-205.

- ما يستقل به نحو النص دون نحو الجملة.

- مكان آمن اللبس من نحو النص.

4/ في مسائل المطابقة:

- نقد النحو من منظور نصي

- تقويم نحو الجملة في الصيغة المقترحة.

- الدرس النحوي من ضيق الجملة إلى سعة النص.

5/في مسائل الخلاف

- أَيْ؟ وأي نص؟

- حول معايير النص

- من آمن البس إلى قصد التلبس.

- حول المكون البلاغي في نظرية نحو النص.

اللغة العربية معناها ومبناها:

الفكرة الأساسية والجديدة في هذا الكتاب هي فكرة النظام وهي تقوم على أساس أن اللغة تشبه الجسم الحي وكأنها جهاز كبير مكون من أجهزة فرعية، أو قل إنها منظمة عرفية تشتمل على عدد من الأنظمة يتألف كل واحد منها من مجموعة من المعاني تقف بإزائها مجموعة من الوحدات التنظيمية أو المباني، والأنظمة التي تتكون منها اللغة ثلاثة: النظام الصوتي والنظام الصرفي والنحوي، فضلا عن مجموعة مفرداتها «المعجم" ومجموعة القرائن الحالية، وحين ندرس هذه العناصر ندرك أنها تعتمد على بعضها البعض، فالصرف يعتمد على الأصوات والنحو يعتمد عليهما معًا.[1]

[1] عبد الوارث مبروك سعيد، في اصلاح النحو العربي (دراسة نقدية)، دار القلم، الكويت، ط 1، 1985، ص175.

إن محاولة الدكتور **تمام** أعطت للنحو مفهومه ومكانه الصحيح بين أنظمة اللغة العربية، فلم يعد علما مقصورًا على درس ظواهر الإعراب والبناء فقط، ولا حتى علما حاصًا بدراسة الأبواب أو ما يسميه المؤلف "المعاني النحوية الخاصة «كما هو الغالب على المنهج التقليدي في دراسة النحو، وإنما أصبح نظاما يتناول ذلك كله ويتعداه إلى ما هو أهم والزم للتركيب اللغوي من حيث بناؤه وفهم مدلوله معا وهو" التعليق" الذي يتمثل في العلاقات السياقية والقرائن اللفظية فضلا عن القرائن الحالية أو المقامية.

النظام الصرفي للغة العربية الفصحى بسن على ثلاث دعائم هامة هي:

1)مجموعة من المعاني الصرفية التي يرجع بعضها إلى تقسيم الكلمة، ويعود بعضها الآخر إلى تصريف الصيغ وذلك كالاسمية والفعلية والإضمار والتعريف والتأنيث والتثنية والتكلم.... الخ.

2)طائفة المباني «بعضها صيغ مجردة وبعضها زوائد وبعضها مباني أدوات».

3)طائفة من العلاقات... وهي وجوه الارتباط بين المباني، وطائفة أخرى من القيم الخلافية...وهي وجوه الاختلاف بين هذه المباني.[1]

المباني (**Morphemes**)هي أهم عناصر النظام الصرفي للغة العربية ومنها يتشكل هيكله العام وهي ضربان.

الأولى: مباني التقسيم: وهي التي تعبر عن المعاني التقسيمية أو ما يعرف بأقسام الكلام وتحديد هذه الأقسام ينبغي في رأي المؤلف أن تقوم على أساس مراعاة كافة اعتبارات المبنى واعتبارات المعنى معا، والاقتصار على بعض هذه الاعتبارات أو على نوع منها فقط هو الذي أدى بعلماء الصرف والنحاة إلى تقسيم الكلمة إلى ثلاثة: اسم وفعل وحرف وهو تقسيم أثبتت البحوث قصوره واضطرابه، ولقد انتهى المؤلف إلى تقسيم الكلمة العربية إلى سبعة أقسام: الاسم- الصفة- الفعل- الضمير-الظرف-الأداة الخالفة. وهذه الأقسام هي مباني التقسيم الرئيسية، وهي حجر الزاوية في النظام الصرفي للغة العربية الفصحى، والثلاثة الأولى (الاسم، الصفة، الفعل) ذات أصول اشتقاقية ولهذا السبب يعبر كل منها

[1] عبد الوارث مبروك سعيد، في اصلاح النحو العربي (دراسة نقدية)، ص176،175.

أساسا لمجموعة أخرى من المباني الفرعية كل منا بمثابة قالب تصاغ الكلمات على قياسه، يسمى الصيغة الصرفية، أما مالا يرجع إلى أصول اشتقاقية من مباني التقسيم وهو الضمير وآثار الخوالف والظروف والأداة فمبانيها هي صورها المجردة لا صيغ لها.

الثاني: مباني التصريف: وي تتمثل في صور التغيير عن الشخص والعدد والنوع والتعيين، ويعبر عنها بواسطة الوصف والزوائد، ودور هذا الضرب من المباني في تشييد هيكل النظام الصرفي يتمثل في أنها «هي المسؤولة عن التفريع الذي يتم داخل المباني التقسيمية كان ننظر إلى الأنواع المختلفة لتصريفات الاسم ولإسناد الفعل ولفصل الضمائر ووصلها وذكرها وحذفها...مما لا يمكن ضبطه إلا بواسطة مباني التصريف، ولهذا كانت مباني التصريف هي المسرح الأكبر للقيم الخلافية بين الصيغ المختلفة».[1]

إن الظروف التي نشأ فيها النحو العربي وما صاحبه من ملابسات انتشار اللحن ورغبة الموالي في تعلم العربية ساعد على جعل النحو العربي تعليميا يتسم بسمة القياس لا علميا يرتضى الاستقراء حتى عرفوا النحو بأنه قياس اللغة ونحب أن نضيف هنا سببا آخر مما أعان على ذلك وهو ما بيناه من عدم استخدام النحاة للقوائم وعدم اصطناعهم النصوص والحوار المعد، ولقد قادتهم هذه الصيغة القياسية لمنهجهم أن يرفضوا ما ينطق به بعض الفصحاء لمنافاته لقواعدهم التي وصلوا إليها، بل لقد وصموا بعض التراكيب الفصيحة لدى قبيلة ما بالشذوذ بالنسبة لنحوهم، ولا شك أن هذه المبالغة في احترام القياس وإن كانت لها أسبابها لابد أن تؤذي إلى الوصول إلى نتائج سريعة تقوم على أساس خطأ أو على الوهم.

ولقد ساهم ذلك أيضا إلى اصطناع التأويل فيما لا يواتيهم من التراكيب وذلك بالقول بالحذف تارة والانتشار تارة أخرى، ولا شك أن التأويل حين النظر في تركيب الجملة أمر ذهني خارج عن هذا التركيب مفروض عليه، وقد شرح ذلك شرحا وافيا في كتاب مناهج البحث في اللغة واللغة بين المعيارية والوصفية، ولكن لا بأس من الإلمام اليسير بجملة ما يمكن أن يسوقه تلخيصا لما ذكره هناك.

[1] ينظر: عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي، ص177.

كل فرع من فروع دراسة اللغة يبدو في صورة جهاز مركب من وحدات تركيبية لكل وحدة منحا وظيفة، فالجهاز الصوتي للغة وحداته الحروف ويعبر عنها شكلي بأصواتها في حالة النطق ويصورها في حالة الكتابة، والجهاز الصرفي وحداته مباني الصيغ ويعبر عنها شكلي بالألفاظ التي تصاغ على مثال هذه الصيغ ومن وحداته أيضا بعض المباني المعبرة كمباني الشخص والعدد والنوع، وإذ أخذنا صورة من صور التعبير عن الشخص وهي الغائب مثلا وجدنا التعبير الشكلي عنها في المضارع بإلحاق حرف مضارعة معين في أوله أما في الماضي فغنه يعبر عنه شكلي بعد ما لإلحاق وبهذا يكون العدم مفيدًا من الناحية الشكلية والجهاز النحوي وحداته الأبواب النحوية ويعبر عنها شكليا بالحركات والسكنات الإعرابية حينا وبالرتبة حينا وبهما معا أو بغيرهما حينا ثالثا، وكل الأشكال التي ذكرنا في هذه الفروع ذات وظائف محددة فكل شكل منها يؤذي وظيفة التعبير عن الوحدة التي يدل عليها، وكل تحليل للغة على أحد هذه المستويات فهو تحليل وظيفي ينبغي أن يقتصر على ذكر الشكل والوظيفة ذكرًا موضوعيا. وبهذا يتضح أن ما فرضه النحاة على تراكيب اللغة من تأويل لا يمكن أن يمثل منهجًا سليمًا.[1]

د- محاولات تجديد الدرس النحوي عند عبد الرحمن الحاج صالح(ت2017م):

عبد الرحمان الحاج صالح من الباحثين المددين الذي عمل على التجديد في مجال اللسانيات الحديثة، وما يمكن أن تستفيد العربية الفصحى من النظريات السائدة اليوم في مجال البحث اللساني وما ينفرد به اللسان العربي.

ومن طروحات الكاتب أن هذه العربية الفصحى التي يتهمها كثيرون بالعجز والقصور وأنها بعيدة في قوتها وخصائصها عن اللغات الحية المتداولة اليوم في العالم، يذكر «أن معطيات العلوم العربية القديمة قد تساوي بل تفوق من بعض جوانبها النظريات الحديثة لكن في أغمض صورها وأقدمها»، إلا أنه يرى ذلك عند الأوائل العباقرة المؤسسين للنحو العربي متهما المتأخرين بقوله «إذ لا يمكن أن نجدها(بقصد تلك القوة) عند النحاة المتأخرين إلا مشوهة ممسوخة باستثناء الرضي الاستربادي، ... وهي تلك التي

[1] ينظر: تمام حسان، اجتهادات لغوية، ص35-36.

توجد في كتاب **سيبويه** وعند بعض العباقرة مثل **أبي علي الفارسي** و**ابن جني**، وقد استغلقت على من جاء بعدهم فما بالكم بالمحدثين».

والكاتب ينطلق في هذا التصور من دراسته الخاصة وتمريه في النحو العربي ومعرفته بما يستجد على مستوى الدراسات الحديثة وخصوصا ما يتعلق بالنظريات الغربية التي يقوم على تدريسها في الجامعة الجزائرية، ويوضح الكاتب ما وقع من لبس عند الباحثين العرب أو ما يدعيه بعضهم على أنهم جددوا ولكن على حساب أصالة النحو العربي.

وتباعًا لموضوع التعليمية أيضا يرشد الكاتب إلى الشروط التي ينبغي أن تتوفر في مدرس اللغة (في الابتدائي أو الثانوي) هذه الملكة في أقصر مدة ممكنة وبأقصر الطرق أو أنجعها...فإن نجاعة هذه الطرق منوطة بما تكتشفه هذه العلوم من حقائق وما تثبته من قوانين». وعليه يجب أن يكون كفأ لهذه المهمة التي تتطلب منه أن يكون:

فاملكه لغوية أصلية.

وأن اهتلك أدنى كمية من المعلومات النظرية في مادة اللسانيات والعربية منها خصوصًا.

وأن يكون ذا قدرة على تعليم اللغة ولن يتم له ذلك إلا بالشرطين السابقين بغير هذه الشروط يكون معلم اللغة في حد ذاته أزمة من الأزمات التي تعاني منها اللغة العربية الفصيحة.[1]

الانفصال كمقياس موضوعي لإثبات الكلمة عند النحاة القدماء:

معنى الانفصال: إن للنحاة الأولين مقياسا واحدًا لإثبات الكلمة وهو ما يسمونه بالانفصال. ويعنون بذلك قابلية الجزء من الكلام أن ينفصل بدون أن يخل ذلك بتقطيع الكلام وما ينفصل عنه، فيكون بذلك دليلا على أن هذا الجزء كلمة وهو مقياس صوري تمتما، لأنه يحض اللقط ولا يعتمد فيه على

[1] ينظر: عبد المجيد عياني، النحو العربي بين الأصالة والتجديد دراسة وصفية نقدية لبعض الآراء النحوية، دار ابن حرم، (د. ط) ص 240، 241، 244.

المعنى، وسنرى أن المتأخرين من النحاة قد فهموا الأفراد على غير ما كان يفهمه القدماء من النحاة، فالمفهوم العام للانفصال هو الانقطاع بالنسبة لما سبق الكلمة ولما يأتي بعدها، وجب ما جاء عن النحاة من الكلام عن هذا المفهوم فإن هناك صنفين مختلفين من قابلية اللفظ للانفصال هما:

1- **قبول الانفصال التام** عن اللفظ السابق وعما بعده مثل: كتاب ورجل وسماء، كل الضمائر المنفصلة وسمي هذا الانفصال التام إفراد عند سيبويه والخليل.

2- **قبول الانفصال بالبدل** لكلمة أخرى أو بالحذف من أي بدل منها باللزوم مثل الضمائر المتصلة كتابي كتابك كتاب، ولا يسمى هذا الانفصال إفرادا: عند سيبويه وخليل.

أما فيما يخص التعليم التقطيعي للسانيين الغربيين المفضى إلى أصغر القطع الكلامية الدالة على معنى ويسمونها مورفيمات فيحصل بالاعتماد على قبول اللقطة للاستبدال بقطعة أخرى تبت في السابق أنها مورفيم، وعلى هذا فإن ما و كلمة وجزء دال على معنى من كلمة فهو شيء واحد عندهم إذ كلاما مورفيم بدلالته على المعنى وهذا كخليط منهم بين المستويات فقد جعلوا بذلك ما هو جزء من بناء الكلمة وما هو خارج عنه من جنس واحد لأن كلاهما قطعة دالة وميزوا بين المستقل من المورفيمات وغيره بدون تفصيل، وهذا غير كان لأن التاء في افتقد هي زيادة على الحروف الأصول للكلمة وهما مستويان، الأصل والمزيد عليه والضمير المتصل هو زيادة على الكلمة كلها مثل ضمير الفاعل في "كتبت" لأنه منفصل بالبدل، فدلالة الزيادة المبينة في افتقد هي جزء من دلالة انتقد ودلالة الضمير المتصل هو جزء من دلالة الفعل وفاعلة.[1]

أنواع الكلم من حيث التصرف

قد قسم الكلم **سيبويه** في أول كتابه إلى التقسيم الثلاثي المعروف وقسمها أيضا إلى متصرف وغير متصرف أو جامد.

[1] ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، البنى النحوية الغربية (سلسلة علوم اللسان عند العرب 4)، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية الجزائر، د. ط، 2016 ص39.

أما فيما يخص الكلم الجامدة وهي حروف المعاني كلها فهي التي ليس لها جذر ولا صيغة وبالتالي لا يكون لها تصرف وكذلك في بعض الأسماء والأفعال التي لا تتصرف تصرف كاملا لأنها تدل على ما تدل عليه الحروف، فمنها الظروف الجامدة والضمائر وأسماء الإشارة والأفعال الناسخة، وتعتبر أسماء وأفعالا لأنها تقع دائما في مواضعهما. ونلاحظ أن النحاة الأولين يقابلون دائما الوصل بالبناء في تأليف الكلام وعناصره، فسوف نرى أن حروف الكلم تكون دائما مبنية بعضها على بعض أي مصوغة في صيغة فلا يكون بينها مجرد وصل أبدا بل بناء لاستحالة انفصالا (إلا في بعض أحوالها الصوتية العارضة).[1]

أما اختلاف النحاة في تعريفهم للاسم فقد بينوا أن أكثرهم لم يدركوا ما قاله **سيبويه** ومن فهمه جيدا ممن جاء بعده، فقد قسم **سيبويه** الأسماء إلى لازمة لمساها وغير لازمة فزيد وعمر ورجل وفرس هي أسماء تدل على ذوات بكيفية لازمة وهي أصول الأسماء، أما الظروف والضمائر وأسماء الإشارة وغيرها فلا تدل على أي مكان وأي زمان وأنا وأنت يصلح الأول لأي متكلم والثاني لأي مخاطب ثم يتعين كل هذا على شيء غير معين في الوضع غير لازمة لمسماها فلا يمكن أن يعرف الاسم بمجرد ذكرنا المذلولة، فحيث وحين وغير لا تدل على ذات مع أنها أسماء لأنا اللازمة لمسماها وما لا يلزم مسماها وما لا يلزم مسماه فلا يمكن على هذا أن يعرف الاسم على التجديد **الأرسطي** إذ يمكن أن يحدد بالموضع كان صنفه وهذا تبناه **الزجاجي**.[2]

[1] ينظر: عبد الرحمان الحاج صالح، البنى النحوية الغربية (سلسلة علوم اللسان عند العرب4)، 40-41.

[2] المرجع نفسه، ص8-9.

الفصل الثاني: نماذج تطبيقية من المدونة "نظرية النحو العربي لنهاد الموسى":

1/ التعريف بنهاد الموسى وكتابة نظرية النحو العربي.

2/ نماذج تطبيقية من مقاربة النحو العربي للدرس اللساني.

أ/ التقابل المنهجي بين النحو العربي والبنيوية:

- التحليل إلى المؤلفات المباشرة.
- التوزيع.

ب/ التقابل المنهجي بين النحو العربي والنظرية التحويلية عند تشومسكي:

- مفهوم النحو لسانيا من منظور تشومسكي.
- مفهوم النحو من منظور التراث العربي.

ج/ أصول اللسانيات الوظيفية في النحو العربي:

- أمثلة من اللسانيات الوظيفية ومن النمو العربي.

د/ التوارد اللغوي بين التراث النحوي العربي والتقليد اللغوي الغربي:

- مسألة الشرط والطلب.
- مسألة النفي والقلة

3/ القيمة العلمية لكتاب نظرية النحو العربي.

1/ التعريف بنهاد الموسى وكتابه نظرية النحو العربي:

أ-التعريف بنهاد الموسى:

نهاد ياسين الموسى، ولد ببلدة العباسية بمدينة يافا الفلسطينية في التاسع من شهر أيار، عام ألف وتسعمائة واثنين وأربعين من الميلاد أي قبل حلول النكبة لبلدته ولوطنه بست سنوات.

حصل **الموسى** على شهادة الثانوية قبل الوقت المخصّص لذلك بسنتين حيث تقدم لامتحان الثانوية العامة بعد الصف التاسع، بينما من المعتاد أن يتقدم له الطلاب بعد الصف الحادي عشر، ومن بين طلابه من كانوا زملائه سابقا على مقاعد الدراسة.[1]

يعدّ أحد أبرز اللغة العربية، تميز بمسيرة أكاديمية حافلة ومؤهلات علمية مرموقة، حصل على الدرجة العلمية الأولى في اللغة العربية وآدابها من جامعة دمشق سنة 1963م، حصل على درجة الماجيستير سنة 1966م، أما الدكتوراه فكانت سنة 1969م.

كما أنه حصل على دراسات متقدمة اكتسب خبرات واسعة جعلته مرجعا معتمدا في مجاله (باحث زائر، أستاذ في مختلف الجامعات، مساهماته في هيئات علمية وندوات بنشر بحوث ومقالات، من مجالات خبرته الجامعية في العلوم اللغوية والنحوية في تخصصات اللغة العربية وآدابها، اللسانيات، النحو والصرف، البلاغة والأدب، فقه اللغة).[2]

يعرف أنه نحوي تقليدي وتراثي لديه اطلاع على التراث فيقرأه وسيشهد به كما يعرف أنه حداثي.[3]

خلّق إرثا غنيا من الكتب والتصانيف منها: (في تاريخ العربية)، (قضية القول إلى الفصحى...).[4]

---

[1] ينظر: فتيحة محمد الدبابسة، نهاد الموسى وجهوده اللغوية، رسالة ماجيستير في اللغة العربية (جامعة الخليل، كلية الدراسات العليا، 2012)، ص2-3.

[2] المرجع نفسه، ص 4-5-6.

[3] ينظر: هيثم سرحان وآخرون، آفاق اللسانيات (دراسات-مراجعات- شهادات لتكريم نهاد الموسى)، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، ص501.

[4] فتيحة محمد الدبابسة، مرجع سابق، ص12-13.

ب-التعريف بكتاب نظرية النحو العربي:

كتاب نظرية النحو العربي قام **نهاد الموسى** بدراسته من خلال منظور المناهج اللغوية الحديثة، حيث تبنّى في بحثه فكرة أنّ درس العربية من الجانب العربي وحده يظل منقوصا وأنّه لابد من التبصّر فيما بلغه الدرس اللغوي الحديث من آفاق.

فهو يقول: "وتشكل اتجاه البحث في نفس صاحبه تشكله الأول على هيئة إحساس قوي بأنّ كثيرا من الأنظار التي وجدها في كتب المحدثين من الغربيين ولابسها في محاضراتهم ومقابساتهم، يوافق عند عناصر كثيرة منه ما قرأ عند النحويين العرب مصرّحين به حينا وصادرين عنه، فيما يقدّر الباحث كثيرا من الأحيان"[1]. بناء على ذلك يسعى **الموسى** إلى استكشاف أوجه التلاقي بين النحو العربي ومناهج النظر اللغوي.

- **عوامل تأليف الكتاب:**

"يعدّ الدرس اللغوي الحديث أمرا حتميا لإعادة بناء النحو العربي التقليدي، هناك ملاحظات مشتركة بين النحو العربي القديم والدراسة اللغوية الحديثة، للغات خصائص عامّة تتيح للنّحاة جميعا أن ينظروا إليها من نفس الزاوية، المثاقفة النحوية" بين النحو القديم واللسانيات الحديثة.[2]

- **موضوعه:**

يضع الكتاب إطارا واضحا للكشف عن جوانب من التفكير اللغوي عند العرب تتفق وعلم اللغة الحديث سعيا وراء تأصيل هذا التراث وفق نظريات علم اللغة تمهيدا للكشف عن نظريّته الأصليّة[3]. فهو يقف بتوازن بين الموروث القديم والمناهج الحديثة.

---

[1] ينظر: نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء منهاج النظر اللغوي الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الأردن، ط1، 1980، ص9.

[2] هيثم سرحان وآخرون، **آفاق اللسانيات**، ص423-425.

[3] حسن خميس سعيد الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق، عمان-الأردن، ط1، 2000، ص242.

- **منهجه:**

المؤلف حاول إتباع منهج تأصيلي فقام في مقدمة بحثه بشرح منهجه بقوله:

"وانطلق البحث خلال جل مراحله يتوكأ على مثل الحدس بأنّ بين مناهج النظر اللغوي على اختلاف الزمان والمكان والإنسان، قدرا مشتركا لعله يوازي ذلك القدر المشترك الذي يلتمس فيه مختلف اللغات الإنسانية في العالم. وهذا دليل على تأثير المناهج بعضها في بعض، أو أخذ أصحابها بعضهم عن بعض". [1]قسم كتابه إلى مواضع تتشابه أو تتقارب فيها المناهج المختلفة في جملة من الملاحظ: الدراسات البيئوية التي تتفرع إلى أربعة أصول تقوم على التحليل إلى المؤلفات المباشرة، ثم تليها ثلاثة أصول.

أصول من نظرية التحويل والتفريغ، أصول من الوظيفية ومناهج التوسيع، ثم ينتقل المؤلف إلى عرض جملة من المسائل يقوم بشرحها.

انطلق الموسى من فرضية المشترك اللغوي؛ يقر بوجود عناصر مشتركة بين لغات البشر، وأن الناس جميعا لهم القدرة على إنتاج وفهم جمل جديدة لم يسمعوها من قبل.

كما أنه يشير أن هذا الاتجاه له جذور في الفكر الغربي خاصة عند **ديكات** و**النحويين العقلانيين**.

يرى **الموسى** أن المناهج اللغوية الحديثة قد تلتقي مع المناهج النحوية العربية مما يستدعي إعادة النظر في بعض القضايا النحوية برؤية معاصرة.

كما أنه يستشهد بكثرة معتمدا على مصادر خارج المدونة فيما ورد من مسائل نحوية: الكتّاب **لسيبويه**، أصول النحو لابن السّراج، مغنّي اللبيب **لابن هشام**.

[1] نهاد الموسى، نظرية النحو العربي، ص9.

2/نماذج تطبيقية من كتاب نظرية النحو العربي

أ/ التقابل المنهجي بين النحو العربي والبنيوية:

البنيوية (structuralism): منهج في النظر اللغوي خلف المنهج التاريخي المقارن بين اللغات، جاء بها سوسير، موضوعها اللغة يدرسها دراسة موضوعية للكشف عن حقيقتها.

والنحو في إطار هذا المنهج شكلي، ينظر فقط إلى الصورة اللفظية للغة[1]. تبلرت البنيوية في أوروبا وأمريكا خاصة. كما أفرزت أصلين من أصول التحليل متمثلين في:

- التحليل إلى المؤلفات المباشرة (**Analysis Immediate Constituent**).
- التوزيع (**Distribution**).

كما نلاحظ أصل ثالث في إطار البنيوية: المعلم (**marked**) وغير المعلم (**marked un**) ورابع يمثل واحد من امتدادات **بلومفيد** الخانية نسبة إلى الخانة (**Tagmemics**).[2]

يستعرض المؤلف الأصول النظرية لكل فكرة مع المنهج النحوي العربي ليبرز في النهاية نقاط الالتقاء بينهما أو التقارب.

أخذ الموسى يقوم بعرض مقابلات بين الدرس اللساني الحديث والنحو العربي في كثير من التصورات.

-التحليل إلى المؤلفات المباشرة:

يعنى به أن الكلمات غير متسلسلة على شكل خطّي، وإنما هي عبارة عن وحدات دنيا تتجمع لتكون مؤلفات. هذه المؤلفات تتجمع لتكوّن مؤلفات أعلى منها لتصل إلى المؤلفين الرئيسيين اللذين يكونان الجملة.[3]

---

[1] ينظر: نهاد الموسى، نظرية النحو العربي، ص23.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص24-25.

[3] هيثم سرحان وآخرون، آفاق اللسانيات، ص427.

أولى **الموسى** البدء بالحديث عن التركيب في السلسلة الكلامية بقوله: "فهمنا للتراكيب يتوقف على هيئة نظم الكلم، ذلك أنّ كثيرا من الجمل تحتمل الواحدة منها معنيين أو أكثر".[1]

تتعين هيئة النظم في جمل، بتمييز المؤلفات المباشرة لكل جملة أو عناصرها الرئيسة باتخاذ الجملة البسيطة ثم مد في عناصرها إلى عدد لا محصور من الجمل.

أخذ المؤلف الجملة الإسمية البسيطة منطلقا في تحليله فالجملة عينت من طرف القدامى وعملوا تحليلاتهم وانطلاقاتهم عليها.

حسب ما ورد عند ابن هشام أن الجملة تأتلف من عنصرين "العلم نور".[2]

شرع بعملية التحليل والاستبدال دون تغيير في التركيب الأساسي. مهما كان هذا التوسع يظل منطلق الجملة بمؤلفين رئيسيين: العلم(مبتدأ)، نور(خبر)، والتحليل يكون بتوزيع العناصر:

العلم (معرفة الحق، رغبة الناس في التعليم)، نور (غاية العقل، عامل رئيس).

والملاحظ أنّ الباحث اعتمد الجملة الاسمية مهملا الفعلية مع أنّ النحو العربي يرى أن الجملة العربية تنقسم إلى قسمين (إسمية وفعلية) أما النحو الغربي فليس له إلا الجملة الاسمية التي عليها جميع تحليلاته.[3]

كما ذكر أن لهذا المنهج وجوه متعددة في التحليل النحوي عند العرب يعرض الالتقاء في قوله: "وقد كان هذا المنهج ملحظا ابتدائيا من الملاحظ التي أقام عليها النحويون منهجهم في التحليل النحوي جملة. وأوضح ما نراه عندهم في إعراب الجمل التي لها محل من الإعراب (تحل محل المفرد)"، والجمل التي ليس لها محل من الإعراب (لا تحل محل المفرد).[4]

---

[1] نهاد الموسى، نظرية النحو العربي، ص25.

[2] المرجع نفسه، ص26.

[3] ينظر: هيثم سرحان وآخرون، آفاق اللسانيات، ص427.

[4] ينظر: نهاد الموسى، نظرية النحو العربي، ص29-30.

مضيفا أن الخبر في النحو العربي يكون مفردا فهو قائم في (زيد قائم)، يكون جملة فعلية فهو (قام أبوه) في زيد قام أبوه، يكون جملة اسمية فهو (أبوه قائم) في زيد أبوه قائم.

والمؤلفات (قائم، قام أبوه، أبوه قائم) على اختلاف امتدادها بمنزلة واحدة فهي ذلك كله خبر أو مؤلف مباشر[1]. دل أن الإعراب الإجمالي عند النّحاة العرب يناظر مبدأ التحليل إلى المؤلفات المباشرة.

ويشير الموسى إلى مستشرفين اثنين من دارسي **سيبويه** من وجهة النظر اللغوية الحديثة. أنهما اعتبرا منهج سيبويه من قبيل هذا المنهج منهج التحليل إلى المؤلفات المباشرة[2]. وأن تقسيماته لأقسام الكلام من حيث انتسابها إلى باب الاسم مشابهة لطريقة التصنيف عند اتباع منهج التحليل إلى المؤلفات المباشرة.

بناء على ما تم ذكره في النماذج فإن ما عالجه النحويون العرب خاصة **سيبويه** ملاقيا مع ما عالجه أصحاب النظر اللغوي في هذا المنهج (التحليل إلى المؤلفات).

-التوزيع:

فمن أصول البنيوية "التوزيع" وهو منهج في التحليل اللغوي، اتخذته مدرسة **بلومفيلد** بتوزيع الوحدات اللغوية بطريقة الاستبدال وذلك باستبدال وحدة لغوية بأخرى لها السمات التوزيعية نفسها.[3]

فالصفة في الانجليزية مثلا كلمة يمكن أن تقع بين أداة التعريف (أل)- **The** واسم، ولا تقبل /s/في الجمع مطلقا.[4]

[1]المرجع نفسه، ص30.

[2]ينظر: فتيحة محمد الدبابسة، نهاد الموسى وجهوه اللغوية، ص113.

[3]ينظر: حسن الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي، ص 242-243.

[4]ينظر: نهاد الموسى، مرجع سابق، ص33.

وقد وقف النحويون العرب على المبدأ في حقيقته كما في تفسير العلاقات المطردة الثابتة في بنية الجملة العربية بالاختصاص والعمل. فاختصاص(لم) بالفعل المضارع يعني أن ما بعدها فعل مضارع مجزوم.[1]

في المثال الأول يعني أن الصفة كلمة يمكن أن تقع بين أداة التعريف (**the**) واسم، ولا تقبل علامة الجمع (**s**).

هنا ما تهدف إليه الجملة لا على المعنى بل على السياق النحوي الذي ظهرت فيه الكلمة حيث الكلمة تعرف بناء على موقعها في الجملة وتوزيعها، ليست مقتصرة فقط على المعنى.

أما المثال الثاني فالنحاة العرب جعلوا شروط الحروف التي تعمل أن تكون مختصة. التي تخص الأفعال (لم، لن، لما)، والتي تختص الأسماء (كأحرف الجر) تعمل فيها أيضا وما لا يختص (كالواو والفاء) فلا يعمل.

هنا ربط الاختصاص بالعمل وبذلك نلاحظ تلازما ثابتا وضبطا توزيعيا لبعض الأسماء والأفعال والحروف إضافة إلى الصفة في كلا الاتجاهين (النحو العربي والنحو اللغوي الحديث).

ب/ التقابل المنهجي بين النحو العربي والنظرية التحويلية:

– مفهوم النحو لسانيا من منظور تشومسكي:

أشار الموسى إلى اعتراضات **تشومسكي** على البنيوية. منها أن البنيويون اقتصروا على ظاهر اللفظ عند التحليل إلى المؤلفات المباشرة.

فضّل عنهم أن يفسروا بذلك جملاً لها تركيب خارجي واحد بمعاني مختلفة وأخرى لها تراكيب خارجية مختلفة لكن ذات معنى واحد[2].فيرى **الموسى** أن اعتراضاته على البنيوية لها ما يقابلها في النحو

[1] ينظر: حسن الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي، ص 243.

[2] ينظر: نهاد الموسى، نظرية النحو العربي، ص 47.

العربي. بالضبط في (باب اللفظ للمعاني). إذ يقول **سيبويه**: " اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين المعنيين "لاختلاف المعنيين واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين".

يراوح التحويليون في تعريف النحو: بين مترادفين: " النحو نظام من الأحكام قائم في عقل أهل اللغة يكتسب في الطفولة المبكرة عادة. ويسخّر لوضع أمثلة الكلام المنطوقات وفهمها. والثاني أنّ النحو نظرية يقيمها اللغوي مقترحا بها وصفا لسليقة المتكلم.

المعنى هذا أن النحو نظام من القواعد قائم عقول المتكلمين، يسعى اللغوي إلى وصف وتفسير هذه القواعد المكونة لسليقة المتكلم.[1]

كما يؤكد **تشومسكي** أن النحو يتطلب زيادة على قواعد إعادة الكتابة، نوعا ما من القواعد يدعوها بالقواعد التحويلية.

مثال: زيد عريض الجبين، جبين زيد عريض، زيد جبينه عريض. [2]

عن طريق هذه التحويلات من تقديم وتأخير وحذف دون تبديل في المعنى هذه القواعد تحول البنية الأساسية إلى بُنى أخرى عن طريق الاستبدال أو الإضافة أو الحذف لبعض العناصر.

في حديث الموسى عن الجواني والبَراني أو العميق والسطحي، إذ يعدان من أهم مبادئ النحو التوليدي التحويلي، يرى أن **تشومسكي** قدم انتقادات للبنيوية منها عجزها عن تفسير الجمل الملتبسة التي تحتمل أكثر من معنى "فنقده مبرر" ترد إلى بنيتين عميقتين[3]. فعنده الدلالة تتكلف بها البنية العميقة. إلى السطحية فلا يكون إلا على شكل إجراءات تقنية يصطلح عليها بالتحويلات.

[1]ينظر: نهاد الموسى، نظرية النحو العربي، ص 47.

[2]ينظر: المرجع نفسه، ص 61

[3]ينظر: المرجع نفسه، ص 73.72.

والنحو التوليدي التحويلي يسعى إلى بناء نماذج نحوية يترتب عنها نوعين من القواعد قواعد توليدية من جهة وتحويلية من جهة أخرى[1].تهتم التوليدية بكيفية إنشاء الجمل بينما تهتم الأخرى بكيفية تحويلها من شكل إلى آخر.

في ظل هذا التوجّه يعقد موازنة بين هذا الحدس عند التحويليين وما انكشف عند بعض النحاة العرب في هذا الفهم لطبيعة اللغة ومن أمثلة التوارد مفاهيم كثيرة كانت من دعائم النحو التحويلي مثل الكفاية اللغوية (**Competence**) والأداء (**Peformance**)، والقدرة اللغوية التي تمكن من إنتاج كمّ لا ينحصر من الأمثلة مستشعرة في النحو العربي.[2]

خلاصة لما تم ذكره، اللغة عند **تشومسكي** تقوم على نظام من القواعد المحدودة التي تمكّن من تفسير عدد غير محدود من الجمل.[3]

– مفهوم النحو من منظور التراث العربي:

ذكر **السيوطي(ت911هـ)** أنّ للنحو حدود شتّى، وأليقها قول **ابن الجنّي (ت 392)** في الخصائص:

"هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع، (التحقير، التكسير، الإضافة، النسب، التركيب، وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها، وإن لم يكن منهم وإن شذّ بعضهم عنها ردّ به إليها".

وهو في الأصل مصدر شائع أي نحوت نحوا كقولك: قصدت قصدا.[4]

---

[1] ينظر: عبد الحميد عبد الواحد، بين النحو العربي واللسانيات الحديثة، مجلّة جيل الدراسات الأدبية والفكرية، جامعة صفاقس- تونس، ع4، ديسمبر 2014، ص9.

[2] ينظر: عطا محمد موسى، مناهج الدرس اللغوي في العام العربي في القرن العشرين، دار الإسراء، عمان – الأردن ط1، 2002، ص 295.

[3] ينظر: نهاد الموسى، نظرية النحو العربي، ص 54.

[4] جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، دار المعرفة الجامعية، مصر، (د. ط)، 2006، ص20.

ذكر **السيوطي** أنّ للنحو شتّى مبثوثة في الكتب النحوية، اختار بعض من العلماء موضّحا أن أليقها بكتابة قول **ابن جنّي** في كتاب الخصائص.[1]

معنى محاكاة طريقة العرب الفصحاء في كلامهم وضبط تصرّفه من حيث الإعراب وتصريف الكلمات التثنية، والجمع والتحقير، والتكسير، والإضافة والنسب وتركيب الجمل وغيرها، حتّى يتمكن غير العربي من أن يتكلم كأهلها الفصحاء، فيستطيع أن يتكلمها وإن لم يكن عربي الأصل، حتّى إذا أخطأ فإن النحو يصوّب الخطأ ويردّه إلى الصواب وفقا لقواعده.

قدّم **ابن جنّي** للنحو تعريفا يدمج بين الإعراب والتصريف فهو لا يكتفي بدراسة الإعراب فقط، بل يربطه أيضا بالتغيرات التي تطرأ على بنية الكلمة كالتثنية، الجمع... من تغيير لشكل الكلمات إضافتها وحذفها وتكرارها وغير ذلك.

فدراسة الإعراب تخص العلامات: الفاعل(الرفع)، المفعول(النصب)، الإضافة(الجر)، أما التغيرات التي تطرأ على بنية الكلمة: التثنية (قلم: قلمان)، الجمع (معلم: معلمون)، تحقير(قلم=قليّم)، تكسير (مدرسة=مدارس)، إضافة: (زيد=كتاب زيد)، مما يجعله علما متكاملا يجمع بين الشكل الخارجي للكلمة (الإعراب) وبنيتها الداخلية (التصريف).

فالنحو عنده لا يقتصر على المستوى السطحي للتركيب، بل يشمل مختلف مستويات الإعراب والتركيب والبنية فيجمع بين الجانب النحوي وجانب الدلالة.[2]

ومنه فالنحو العربي ارتكز على مجموعة من القوانين والأحكام العامة التي استنبطها العلماء من كلام العرب، ثم وضعوا لها ضوابط كلية اعتمدوها في وصف اللغة، بنوا على أساسها قواعد النحو فقد أطلق على النحو في بداياته عدة تسميات: العربية، اللحن، الإعراب، قبل أن تستقر تسميته نحوا.

[1] ينظر: جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص20.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص20.

ج/ أصول من اللسانيات الوظيفية في النحو العربي:

–أمثلة من اللسانيات الوظيفية ومن النحو العربي

من أصول الوظيفية ومناهج "التوسيع" التي تتوسع في التحليل إلى ما وراء النظر اللغوي الذاتي الخالص. وتعول على عناصر إضافية ومتغيرات خارجيّة تلابس المادة اللغوية الخالصة.[1]

الوظيفية منهج في التحليل ساهمت في انتقاد النظرية (التحويلية) وذلك بتقصيرها في تفسير الظاهرة النحوية بشكل شامل وأيضا مشيرة إلى أنها تحصر مجالها في دراسة المادة اللغوية نفسها (كلمات، جمل، قواعد)، مهملة العوامل الخارجية (من سياق اجتماعي، ثقافي...) التي تؤثر في استعمال اللغة.[2]

بينما الوظيفية تشير إلى أهمية السياق والتفاعل بين المتكلم والمخاطب وتركز على الدور الذي تؤدّيه العناصر اللغوية في عملية التبليغ.

اللسانيات الوظيفية يتجدد منهجها من خلال دراسة اللغة بتصنيف وتحديد العوامل التي تؤثر في استخدامها وتشمل مستوى الدلالة، النحو، مواقف الخطاب ومقاصد الاستعمال.[3]

نهاد الموسى أقام مقابلة بين تطبيقات النحو العربي ومعطيات لسانية فعالج البعد الخارجي في التحليل النحوي في كلا الاتجاهين:

الوجه الأول تعرض إلى قضايا لسانية متمثلة في: اللسانيات الاجتماعية (علم اللغة الاجتماعي) التي بدورها تسعى إلى أن تمد دراسة اللغة بعدا جديدا يتجاوز المدى الذي بلغه علم اللغة الحديث ثم التواؤم بين متكلم، مستمع، عناصر الموقف وأوضاعها في مدرسة براغ وكان خصّه في تحليل جملة العناصر المكونة للموقف الكلامي باسم سياق الحال.[4]

---

[1] ينظر: حسن الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي، ص244.

[2] نهاد الموسى، نظرية النحو العربي، ص82.

[3] المرجع نفسه، ص83.

[4] ينظر: حسن الملخ، مرجع سابق، ص244.

أما الثاني فقام بعرض طريقة تحليل النّحاة العرب لهذا البعد وخصّه عند **سيبويه**.

طرح **الموسى** طريقة التحليل النحوي عند الوظيفيين فطريقتهم في تحليل اللغة قائمة على رصد علاقتها بالسمات والمتغيرات في العالم الخارجي الذي تجري فيه.

تنظر إلى العلاقات بين الكلم ضمن دائرة أوسع من دائرة الكلام نفسها تستوعب السياق الذي هي جزء منه. اللغة عندهم نظام من العلامات تعمل كالآلة التي بواسطتها يتناقل الناس الخبر عن الأشياء.[1]

أورد **الموسى** البعد الخارجي في التحليل النحوي عند الوظيفتين إذ يرون أنّ الظواهر اللغوية لا تحكمها فقط قواعد نحوية، بل تخرج إلى غير النحوية تمتد وحتى تتأثر بعوامل خارجيّة (اجتماعية، ثقافية)، حسب السياق الذي ترد فيه ويعنون بذلك: الموقف أو المقام أو سياق الحال الذي يمثل عندهم جملة العناصر المكونة للموقف الكلامي...

من هذه العناصر:

- شخصية المتكلم والسامع وتكوينهما الثقافي.
- العوامل الاجتماعية المحيطة بالحدث الكلامي كحالة الجو، مكان الكلام، كل ما يطرأ أثناء الكلام.
- أثر النص الكلامي في المشتركين: كالإقناع، التأثير، ألم...[2]

في معالجة **الموسى** طريقة اعتماد النحاة العرب على عناصر التحليل استبدل (خصّ) بتحليل **سيبويه** الذي أته بكثير من الأمثلة، فأخذ يوسع في التحليل معتمدا معايير خارجية.

تنبه **سيبويه** إلى دور السياق وأمن اللبس وتحديد البناء الجواني المقصود من البناء البرّاني في الاحتمالات، فقد لاحظ أن قول: «ما أتاك رجل" على بنائه البراني الواحد يعمل ثلاث دلالات باطنية:

[1] ينظر: نهاد الموسى، نظرية النحو العربي، ص84.

[2] المرجع نفسه، ص85،86.

الأولى: ما أتاك رجل واحد بل أكثر، والثانية ما أتاك رجل ذكر بل امرأة، والثالثة: ما أتاك رجل قوي بل ضعيف[1]. فالمعنى المقصود من هذه الاحتمالات يحدده سياق الكلام والحال وما يتضمنه من قرائن، نحو معرفة المستمع بمقاصد المتكلم، الذي هو العامل الحاسم في التمييز ونفي اللبس.

أيضا مستندا لمثال آخر **سيبويه** الذي يمنع قول القائل: "هذا أنت" والعلة أنك لا تشير للمخاطب إلى نفسه ولا يحتاج إلى ذلك وإنما تشير له إلى غيره. ففي تحليله للقول: «هو يستمد هذا التعليل من تحليل موقف الإشارة فقد لاحظ أنه يقوم في المواضعات المتفارقة على جهات ثلاث..."، المتكلم (المشير)، والمشار إليه والمخاطب (المشار له)، ولاحظ أنّ المخاطب جهة لازمة من هذه الجهات، ولكنه جهة واحدة، فلا يجوز في حكم التحليل الخارجي للعبارة أن يكون المخاطب مشارا إليه في آن معا.[2]

سيبويه هنا لا يقتصر على البنية الداخلية للجمل، بل يمتد حتى إلى وصف المواقف الاجتماعية، فاعتمد في تحليله على موقف الإشارة فبدوره يعدها من الأبعاد الخارجية.

من خلال عرض الموسى النماذج اتضح أهمية سياق الحال وتأثيره في الكلام.

طريقة تحليل كلا من النحاة العرب واللسانيين الغربيين تبيّن التوافق بينهما، الذي يخضع لعوامل أخرى تخرج عن إطار العوامل النحوية وتتسع إلى غير النحوية.

هنا أشار الموسى إلى أن سبعين في المائة يتأثر بعناصر الموقف الخارجي في استعمال اللغة مُبديا قول ابن جنّي:[3] "فلو كان استماع الأذن مغنيا عن مقابلة العين مجزئا عنه لما تكلّف القائل ولا كلف صاحبه الإقبال عليه والإصغاء إليه".

مما يعني أنّ الظواهر اللغوية تحكمها عوامل غير نحوية تتمثل في محيط الحدث الكلامي الذي بدوره يتأثر بالسياق الخارجي.

---

[1] نهاد الموسى، نظرية النحو العربي، ص90،91

[2] المرجع نفسه، ص 91-92.

[3] المرجع نفسه، ص97.

تفسيرا لما سبق ذكره هذا الأصل تمثله مدرسة براغ حيث اهتم أصحابها بسياق الحال، علم اللغة الاجتماعي، التي تماثل ما سمّاه النحاة العرب(السياق) أو الموقف، فهي ترد خارج النّص من الموقف أو سياق الحال.

د/ التوارد اللغوي بين التراث النحوي العربي والتقليد اللغوي الغربي:

نهاد الموسى أورد مسائل خمس من التوارد اللغوي: " مما وقع فيه التوارد بين التراث النحوي العربي والتقليد اللغوي الغربي على نحو خاص؛ ذلك أنها تعالج أمثلة بأعيانها على نحو متقارب إلى حد المطابقة، وقد أخرجتها عما ينبغي لها من الموقع في التصنيف الموضوعي لعناصر البحث؛ لأنني وجدتها مادة خاصة جديرة بالتأمل حول هذه الظاهرة، ظاهرة التوارد الذي يعرض بالضرورة لا على مستوى الأصول المجرّدة فحسب، بل على مستوى الأمثلة المحسّنة كذلك.[1]

-مسألة الشرط والطلب:

التحويليون عالجوا في هذه المسألة ظاهرة لغوية (عود الضمير على متأخّر). تعنى أنّ الضمير يعود إلى اسم يأتي بعده، بتقديمهم فروضا مشابهة لفرض النحويين العرب وهم يعالجون كيفية جزم الفعل في جواب الطلب.

فقد اعتمد التحويليون هاتين الجملتين:[2]

Help him, and John will be thankful.

Help him, or John will hate you.

فالجملتان البسيطتان فيهما أمر (**help him**).

بعدها بديل (**and /or**) + جملة مستقبلية (**Will…**)

الجملتان تتبعان نمطا مشابها للجملتين الشرطيين

If You help John, John Will be thankful.

[1] نهاد الموسى، نظرية النحو العربي، ص99.

[2] المرجع نفسه، ص99.

If you don't help john, John will hate you.

الملاحظ هنا وجود شرط (If) في الجملتين، أي أن الجملتين الأولى والثانية مشتقتانعن تحويل من هاتين الجملتين الشرطيتين، (الجملتين الأولى والثانية تحتويان على أمر (**help him**) وجواب شرط في الجملة الثانية) فالجملة الشرطية يمكن أن تكون مصدرا لجملة الأمر).

التحويليون فسروا أنّ بدلا من قول:

If you help john, John will be thankful.

قال المتكلم: **Help him,and Johan will be thankful**

الأمر في(**help him**) يحمل دلالة الشرط.

وجملة: **Help him, orjohn will hate you**

وظيفة (**or**) أنها نتيجة في تنفيذ الطلب.

النحويون العرب في تحليلهم يرون أن جملة "اجتهد تنجح":[1]

أصلها جملة شرط محذوفة الأداة تقديرها: إن تجتهد تنجح".

حيث:" تنجح" مجزومة لأنها جواب للشرط المحذوف.

" اجتهد" فعل أمر، والجواب «تنجح" مجزوم لأنه في الأصل جملة شرطية.

جملة "اجتهد تنجح " تعتبر فرعا أو مشتقة من الجملة الشرطية الأصلية " إن تجتهد تنجح "، فتنجح جوابا للشرط (إن تجتهد). فالنحويون العرب واللغويون التحويليون يلاحظون أن "تنجح" مجزوم لأنه يعبر عن جواب للشرط.

بناء لما سبق فإن التحليل النحوي الذي اعتمده التحويليون ما فعل النحويون العرب، في جزم الفعل في جمل "اجتهد تنجح ".

لذلك ينبغي القول إن الموسى فسّر الظاهرتين اللغويتين من منظور كل من النحو عند العرب والنحو التحويلي فكانت النتيجة متماثلة (تماثل معنوي) رغما عن اختلاف السيّاق.

[1]ينظر: نهاد الموسى، نظرية النحو العربي، ص100.

-مسألة النفي والقلة:

يقول **الموسى**: أنّه كان من الأبحاث المبكرة في النحو التحويلي بحث"كليا"عن النفي في الانجليزية. وقد حاول أن يقدم معالجة متسقة لنظام النفي في الانجليزية. فحاول إثبات أن مجموعتي عناصر النفي: أدوات النفي (not)، والظروف التي تتقدم الأفعال نفيا (نادرا، قليلا، .. **seldem**, **sarcely**, **little**) التياعتبرتا متمايزتين ...

ذلك أنه عرضة للنحويين العرب استعمالات مختلفة من الاستثناء كانوا يحاولون تفسيرها، من مثنى في التام المنفي.

يقول: ما أحد فيها إلا زيد. وأقل رجل يقول ذاك إلا زيد.[1]

بحث "كليما"يتناول موضوع النفي في الانجليزية. كان الهدف أن يقدّم معالجته لنظام النفي في الإنجليزية، فحاول إثبات نوعين لأدوات النفي في الانجليزية.

Not والظروف التي تتقدم الأفعال نفيا (أي تحمل معنى النفي).

نادرا **seldom**، قليلا **scorcely**، قليلا **little**.

بالرغم أن كل منهما منفصلتان إلا أنهما يلتقيان في ظاهرة عنصر النفي المجرّد (بذلك قام يربط أدوات النفي والظروف في عنصر النفي المجرد).

والنص يلتقي مع أفكار النحو العربي في الاستثناء التام الذي طبق ظاهرة النفي، والمنفي في العربية يعالج الاستثناء بطريقة مماثلة الأدوات النفي في الإنجليزية.

النحويون العرب تعاملوا مع ظاهرة الاستثناء التام المنفي باستخدامهم أدوات متمثلة في " إلا " النافية لحدوث شيء باستثناء حالة خاصة مثال ما جاء إلا زيد.

حيث: "ما" هي الأداة النافية، "إلاّ"= أداة استثناء.

[1]ينظر: نهاد الموسى، نظرية النحو العربي، ص103.

ثم عرض **الموسى** بعض من أدوات الاستثناء التام المنفي (من أدوات النفي "ما" و"إلا " وأدوات التقليل مثل " أقل".

في قول **سيبويه:** " وتقول أقل رجل يقول ذاك إلا زيد، بمعنى ما أحد فيها إلا زيد".[1]

حيث إن الأقل": أداة تقليل، بمعنى رجلا قد قال هذا والقول من أقل الأشخاص إلا زيد: استثناء إذ أن زيد قال ذلك بين القليل الذين قالوا وهي مشابهة الجملة "ما أحد فيها إلا زيد"

هنا ربط بين النفي والتقليل، فالأول إشارة إلى تقليل العدد والثانية "ما" للنفي.

فمما يقوم مقام النفي في الاستثناء كلمة " أقل" في قولنا: أقل رجل يقول ذاك إلا زيد. أي ما أحد فيها إلا زيد. فالتقليل لديهم مضارع للنفي.

كما أورد الموسى مسألة: "أتيتك غدا "، وقد عرض له سيبويه في الكتاب في أقسام الكلم، وهو مزيج صالح في الاحتكام إلى الدلالة والاحتكام إلى النحو.

عرض أيضا مسألة الضمير المستتر في جملة الأمر في مثل قولهم: قم، فاعله ضمير مستتر تقديره: أنت، وهو ما التفت إليه التحويليون، على حين كان قارا في نفوس النّحاة منذ أزمان متقادمة.

وأخيرا ذهب بعرض المؤلف بين نحو السنسكريتية ونحو العربية وذلك في تقدير نحو **(بانيني)**معلنا فيها مغالاة الغرب بوصف "اللغة السنسكريتية" وصفا ليس في العالم وصفا يدانيه.[2]

---

[1]نهاد الموسى، نظرية النحو العربي، ص 104.

[2]ينظر: أحمد فليح، المشروع اللغوي النهضوي المعاصر مثل من أعمال نهاد الموسى، جرش للبحوث والدراسات، م10، 2007/02/23، ص119.

3/ القيمة العلمية للكتاب:

يعتبر هذا الكتاب من أبرز المراجع في علم النحو العربي، ويمثل مصدرا كثيرا ما يعتمد عليه طلبة الدراسات اللغوية والباحثين المتخصصين في اللسانيات يقدم معالجة موضوعية تحليلية لعدد من المسائل النحوية.

كما يهدف إلى تقديم رؤية نقدية للنحو العربي التقليدي مستخدما أدوات اللسانيات الحديثة، وقد حاول المؤلف الربط بين الفكرين اللغويين التراثي والحداثي، مستخدما من قواعد النحو العربي كأساس لتحليل وتفسير مظاهر التشابه والاختلاف جاعلا نصب عينيه هدف أسمى هو تأصيل أفكار النحو العربي من خلال رؤى النظريات اللغوية الحديثة.

مما يدعم هده الرؤية من موقف المحدثين في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ينتهج أصحاب المنهج التأصيلي أسلوب المقارنة في محاولتهم لتأصيل بعض جوانب نظرية النحو العربي، منهجا تقابليا يستثمر أوجه الاتفاق والافتراق بين أنظار نحاة العربية القدامى وأنظار الباحثين المحدثين في المناهج اللسانية الحديثة في سعي ممثليه للكشف عن جوانب المختلفة لنظرية النحو العربي، أبرزهم نهاد الموسى.[1]

وقد مثل أحمد **محمود نخلة** نهاد الموسى من خلال كتابه هدا باتجاه يربط النحو العربي القديم باتجاهات البحث اللغوي المعاصر في أوربا وأمريكا بحثا عن منهج جديد يعيد صياغة النحو القديم على أسس أكثر علمية.[2]

دعا بعض اللغويين من أمثال **حلمي خليل** و**إبراهيم أنيس** إلى ضرورة ربط مبادئ البحث اللساني الحديث بالفكر اللغوي القديم.

[1] حسن الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي، ص241.

[2] ينظر: هيثم سرحان، آفاق اللسانيات، ص423.

من حيث طبيعة الموضوعات التي تناولتها لسانيات التراث تستهدف دراسة الفكر اللغوي العربي القديم من حيث إنه تصورات ومفاهيم وطرائق تحليل في ضوء النظريات اللسانيات الحديثة.

أي أنها تركز على ما تناولته كتب النحو، البلاغة، الصرف... وغيرها من مؤلفات العلماء العرب القدامى، لكن بمنظور لساني حديث (باستخدام أدوات ومفاهيم علم اللغة المعاصر)[1]

أول ما حصل في وقت ازدهار المذهب اللغوي المسمى "البنيوية" (**Structuralism**). كان الذين أخذوا عن الأساتذة الغربيين قد أبهرهم هذا المذهب إلى حد بعيد ذلك مثل نقضهم المعيار كظاهرة واعتماد الوصف وحده وبالتالي رفض العلة والتعليل، كانوا يطبقون مفاهيم المدرسة البنيوية ومناهجها على اللغة العربية كما هي أي دون أن يقوموا بنقدها أو التحقق من مدى ملاءمتها بخصوصيات العربية، مع مرور الوقت ظهر "النحو التوليدي التحويلي" فانجذب إليه بعض الباحثين أيضا، وبدأوا يطبقونه على اللغة العربية ذاتها دون تعديل أو تكييف، ثم ظهرت مذاهب أخرى من "الوظيفية " فكرر بعض الباحثين نفس التصرف.[2]

كما ينبغي أن نبين أن العلاقة بين الفكرين اللغويين التراثي، والحداثي لا المطابقة، إذ بينهما فروق من عدة أوجه، أبرزها:

من حيث ظروف الإنتاج: فقد توافر للدرس اللساني الحديث الاستفادة من مختلف العلوم ما لم يتح للدرس اللغوي القديم، وإن كان له محيطه الفكري والثقافي الخاص به.

من حيث الموضوع: لم يتجاوز الفكر اللغوي القديم حدود اللغة الواحدة والتقعيد للغة واحدة (كالعربية) في حين أن موضوع اللسانيات هو اللغات على اختلاف مستوياتها.

[1] مصطفى غلفان، لسانيات العربية أسئلة المنهج، ص183.

[2] ينظر: عبد الرحمان الحاج صالح، تأثير النظريات العلمية اللغوية المتبادل بين الشرق والغرب، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ع96، ص127.

الهدف الأساسي من الدراسات اللغوية في القديم تعليم اللغة والحفاظ عليها من اللحن، في مقابل هذا تسعى بعض مناهج اللسانيات إقامة نحو كلي يضطلع لرصد خصائص الألسن الطبيعية بشكل عام. ولا ينبغي أن يستفاد من هذه الفروق أن بين الفكرين بُعد المشرقين بل إن هناك تواشحا لا يخفى بينهما بينما اللسانيات الحديثة ما كانت لتصل إلى هذه التصورات إلا من خلال التراكم المعرفي الذي ورثته من الإنتاج اللغوي التراثي.[1]

خلاصة القول إن ما قام به الموسى ليس عملا سهلا أو بسيطا، إذ تتطلب مقارنته هذه عودة عميقة إلى تراثنا النحوي الفني، والبحث فيه بدقة لاكتشاف نقاط التقاء بينه وبين مناهج اللسانيات الحديثة.

إذا لقد أظهرت دراسة الموسى هذه أن النحو العربي يلتقي فيه مواطن عدة مع مناهج النظر اللغوي الحديث من بنيوية وتحويلية ووظيفية، وأن الموسى في دراسته هذه حاول أن ينتصف لجهود مذكورة غطى عليها جهلها أو تجاهلها عند قوم أخذهم الزهو بحاضرهم على حد تعبيره –الموسى–.[2]

[1] مبروك بركات، النقد اللساني العربي، رسالة دكتوراه، كلية الآداب واللغات، جامعة قاصدي مرباح ورقلة– الجزائر، 2017، ص117،118.

[2] ينظر: فتيحة محمد الدبابسة، نهاد الموسى وجهوده اللغوية، ص116.

خاتمة

خاتمة:

من أهم النتائج التي توصلنا إليها:

– لقي الدرس النحوي في محاولات تجديده اهتماما كبيرا من طرف القدماء والمحدثين وذلك بسبب اختلاف البصريين والكوفيين في المذهب والمنهج وبعض الآراء النحوية والقواعد الإعرابية.

– اختلفت مصطلحات للعريف النحو وتعددت غايته عند الغرب والعرب غير أن مدلولها واحد وهو صون اللسان من اللحن وحماية القرآن الكريم من التعريف والخطأ.

– البصريون كانوا يميلون إلى القياس والاعتماد على القواعد الصارمة والمنطق العقلي، فكانوا أكثر تحفظا في قبول الشواذ أو ما يخرج عن القاعدة، واجتهادهم يميل إلى التنظيم والتقعيد.

– الكوفيون كانوا أكثر مرونة يعتمدون على السماع والاستشهاد لما ورد عن العرب حتى إن خالف القياس، ولذلك نجدهم أكثر تساهلا في قبول الظواهر اللغوية التي لا تخضع تمامًا للقواعد.

– اختلاف الآراء وتعددها حول إلغاء نظرية العامل فقد دعا ابن مضاء القرطبي وغيره من القدماء **كقطرب** و**الكسائي** إلى إلغاء نظرية العامل واتساع دائرة السماع والقياس.

– للحركات الإعرابية دور فعال وكبير في إعراب الجملة وتقسيمها تقسيما صحيحًا وإزالة اللبس وتجنب الوقوع في اللحن أثناء العملية الإعرابية.

– اختلفت محاولات تجديد الدرس النحوي عند المحدثين من فصل ووصل، تقديم وتأخير حذف وزيادة، وكيفية تركيب جملة والربط بين الجمل، غير أن هدفهم واحد من هذه الاجتهادات والمعادلات.

– وهو خوفهم على القرآن من التحريف لما شهدته تلك الفترة من التغيرات الجذرية والتطورات اللغوية التي حصلت، وصون العربية من اللحن والخطأ.

أما الجانب التطبيقي توصلنا إلى نتائج تمثلت فيما يلي:

– نهاد الموسى من الأسماء البارزة في الثقافة العربية، له إسهامات واضحة في مناهج دراسة اللغة العربية ويعد مصنفه هذا دليلا على جهوده وإسهاماته في هذا المجال، من خلال طرحه العلمي ويظهر أثرها في كتبه ومشاريعه لتجديد دراسة العربية.

خاتمة:

– كتاب نظرية النحو العربي مدونة علمية طرح فيها الموسى أهم القضايا النحوية وذلك بمقاربة منهجية بين مناهج النظر النحوي العربي، ومناهج النظر الغربي يقنع بها الدارس العربي المعاصر أنما أسسه النحاة الأوائل يتوافق مع ما توصل إليه علم اللغة الحديث.

– يقف **نهاد الموسى** في دراسته لكتاب "نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث "على مقابلات بين مفاهيم النحو العربي والمفاهيم الحديثة في اللسانيات، مشيرا إلى أن هناك تقاطعات بينهما، مؤكدا أن دراسة اللغة العربية من منظورها التقليدي فقط تكون ناقصة، لذلك يرى ضرورة العودة إلى مناهج الدرس اللغوي الحديث مما يفتح آفاقا جديدة لفهم أعمق للغة العربية.

– وضح **الموسى** أوجه التشابه والاختلاف بين النحو العربي التراثي الذي يركز على القواعد النحوية والصرفية معتمدا على المنهج الاستنباطي، واللسانيات الحديثة التي تدرس البنية والدلالة والسياق معتمدة على التحليل العلمي التجريبي.

– من التقابل المنهجي بين النحو العربي والبنيوية أن النحو العربي يقوم على خاصية الإعراب والعوامل (بضبط القواعد النحوية الصارمة)، أما البنيوية تقوم على مبدأ الثنائيات (تركز على دراسة البنية الداخلية للغة)، وأيضا النحو العربي معياري، أما المنهج البنيوي فهو وصفي. ومنه فالبنيوية ساهمت في تطوير أدوات تحليل اللغة العربية، وتوسيع نطاق الدراسات اللغوية.

– اعتنى **الموسى** بذكر دور **تشومسكي** في اللسانيات الحديثة، حيث لعب دورا بالغ الأهمية في التحليل اللساني، وذلك بدراسة اللغة دراسة علمية فالنحو عنده يتطلب نوعا من القواعد يدعوها بالتحويلية وذلك بتحويل البنى الأساسية إلى أخرى من تقديم، تأخير...فالنحو عنده يماثل تعريف ابن جني للنحو.

– أورد المؤلف النحو عند ابن جني فهو لا يقتصر على المستوى السطحي للتركيب بل ينظر إليه أنه يشمل أعماق الجملة من وظائف الكلمات، وتركيب داخلي للجمل بما في ذلك المعاني.

– ناقش الموسى أصولا من الوظيفية ومناهج التوسيع هو منهج في التحليل تمثله "مدرسة براغ " عالج فيه البعد الخارجي للتحليل، اهتم بدور سياق الحال، علم اللغة الاجتماعي التي تشبه ما سماه النحاة العرب(السياق) أو (المقام) وهي عناصر ترد خارج النص.

خاتمة:

– عرض **الموسى** في كتابه جملة من التوارد بين التراث العربي والتقليد الغربي وربطه بتقارب في مسائل مستندا في ذلك إلى ما ورد في كتب الأوائل من معالجات وأفكار "كمسألة الشرط والطلب".

– استدل **الموسى** في هذا الكتاب بآراء وأقوال وردت في كتب الأوائل وظفها لتساعده على بناء رؤية تحليلية لتفسير بعض من الظواهر اللغوية.

– وفي الختام، ختامه مسك لقد بحثنا في موضوعنا هذا الموسوم ب: "الدرس النحوي في نظرية النحو العربي" على قدر مستوانا وأقلامنا، فإن وفقنا فبفضل الله وحده، وإن أخطأنا فمن ضعفنا وقصورنا ونسبيتنا، وآخر ما نختم به قول **الإمام الحريري** و**عمر الحدوشي**:

فَانْظُر إِلَيْهَا نَظَرَ المسْتَحْسِنِ

وَأَحْسِنِ الظَّنَّ بِهَا وَحَسِّنِ

إِذَا رَأَيْتَ عَيْبًا فَسُدَّ الخَلَلَا

فَجَلَّ مَنْ لَا عَيْبَ فِيهِ وَعَلَا

فَكُلُنَا يُخْطِي وَكُلُّ مُبْتَلَا

فَنَسْأَلُ اللَّهَ الخِتَامَ والأَجْمَلَا

مِيزَانَ أَعْمَالِي إِذَا مَا اعْتَدَلَا

فَغَايَتِي إِحْسَانُ ذَاكَ العَمَلَا.

قائمة المصادر والمراجع

1/**كتب**:

1- ابن القاسم الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو**، تح، مازن المبارك، دار النقاش، بيروت ط3، 1979.

2- ابن مضاء القرطبي، **الرد على النحاة**، تح شوقي ضيف، دار الفكر العربي، القاهرة، 1947.

3- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: مازن المبارك، دار الفكر الحديث، لبنان، (د, ط).

4- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة، (د. ط)، 1937.

5- تمام حسان، **اجتهادات لغوية**، عالم الكتب، القاهرة، ط 1، 2007.

جلال الدين السيوطي، االمزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: محمدى جاد المولى، ج1، المكتبة العصرية، بيروت، 1986.

6- جلال الدين السيوطي، **الاقتراح في علم أصول النحو**، دار المعرفة الجامعية، مصر، (د. ط)، 2006.

7- حسن خميس سعيد الملخ، **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين**، دار الشروق، عمان-الأردن، ط1، 2000.

8- خليل أحمد عمايرة، **المسافة بين الشطر النحوي والتطبيق اللغوي**، (بحوث في التفكير النحوي والتحليل اللغوي)، دار وائل للنشر، عمان، الأردن ط 1، 2004.

9- سعد عبد العزيز مصلوح- **في اللسانيات العربية المعاصرة (دراسات ومثاقفات) عالم الكتب**، القاهرة، ط1، 2004.

10- الطيب دبه، **في المسار التطوري للنحو العربي (قراءة في تحول المنهج من المبني إلى المعنى)**، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية السعودية، ع2، 2006، م8.

11- عبد الرحمن الحاج صالح، **تأثير النظريات العلمي اللغوية المتبادل بين الشرق والغرب**، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ع96.

12- عبد المجيد عساني، **النحو العربي بين الأصالة والتجديد دراسة وصفية نقدية لبعض الآراء النحوية**، دار ابن حرم، (د. ط).

13- عبد الوارث مبروك سعيد، **في اصلاح النحو العربي (دراسة نقدية)**، دار القلم، الكويت، ط الأولى، 1985.

14- عبده الراجحى، **النحو العربي والدرس الحديث**، بحث في المنهج، دار النهضة العربية، بيروت (د. ط) 1979.

15- عطا محمد موسى، **مناهج الدرس اللغوي في العام العربي في القرن العشرين**، دار الإسراء، عمان - الأردن ط1، 2002.

16- فاضل صالح السامرائي، **الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري**، دار النذير، بغداد، (د. ط)، 1971.

17- مازن الوعر، **قضايا أساسية، علم اللسان الحديث**، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر دمشق، ط 1، 1988.

محمد أحمد عرفة، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، مطبعة السعادة، القاهرة، ط1، 1937.

18- محمد بن يحي، **المحاضرة السادسة قطرب**، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، مادة أقلام البحث في التراث العربي، كلية الآداب واللغات سنة 1 ماستر لسانيات عربية، 2023/2022.

19- محمد حماسة عبد اللطيف، **النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي**، دار الشرق، بيروت، ط !، 2000.

20- محمد عميد، **أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء (وضوء علم اللغة الحديث)**، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 1989.

21- مصطفى غلفان، **اللسانيات العربية**، دار ورد الأردنية، الأردن، ط1، 2013.

22- ممدوح عبد الرحمان الرمالي، **العربية والوظائف النحوية (دراسة في إتباع النظام والأساليب)**، دار المعرفة الجامعية، مصر (د. ط)، 1996.

23- مهدي مخزومي، **في النحو العربي (نقد وتوجيه)**، دار الرائد للعرب، بيروت، (د. ط)، 1988.

24- مهدي مخزومي، **مدرسة الكوفة (مناهجها في دراسة اللغة والنحو)**، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي حلبي وأولاده، مصر، ط 2، 1958.

25- نهاد الموسى، **نظرية النحو العربي في ضوء منهاج النظر اللغوي الحديث**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الأردن، ط1.

26- هيثم سرحان وآخرون، **آفاق اللسانيات (دراسات–مراجعات– شهادات لتكريم نهاد الموسى)**، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1.

27- ياسين أبو الهيجاء، **مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية** - عالم الكتب الحديث إربد - الأردن، ط1، 2008.

2/مجلات:

1- أحمد فليح،**المشروع اللغوي النهضوي المعاصر مثل من أعمال نهاد الموسى**، جرش للبحوث والدراسات، م10، 2007/02/23.

2- ذهبية بورويس، **النحو العربي بين المرجعية التراثية وجيل التجديد**، ط الأولى، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة - الجزائر – 2011..

3- صباح عباس السالم وآخرون، **جهود الدكتور نعمة رحيم الفراوي في تجديد النحو وتيسيره**، مجلة جامعة كربلاء،**6 ع12، م3**.

4- عبد الحميد عبد الواحد، **بين النحو العربي واللسانيات الحديثة**، مجلّة جيل الدراسات الأدبية والفكرية، جامعة صفاقس- تونس، ع4، ديسمبر 2014.

5- عبد الرحمان الحاج صالح، **تأثير النظريات العلمية اللغوية المتبادل بين الشرق والغرب**، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ع96.

3/الرسائل الجامعية:

1- بشير راشد عبد المهدي، **أصول الاجتهاد النحوي في المذهب الكوفي**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، قسم اللغة العربية، كلية الدراسات الآداب والعلوم، جامعة آل البيت.

2- فتيحة محمد الدبابسة، **نهاد الموسى وجهوده اللغوية، رسالة ماجيستير في اللغة العربية** (جامعة الخليل، كلية الدراسات العليا، 2012).

3- مبروك بركات، **النقد اللساني العربي**، رسالة دكتوراه، كلية الآداب واللغات، جامعة قاصدي مرباح ورقلة- الجزائر، 2017.

4- مختار ضراوية، **النحو العربي ومحاولة تيسيره**، أطروحة دكتوراه في اللغة العربية - جامعة وهران، كلية الآداب والفنون (2017/2016).

فهرس الموضوعات

الدرس النحوي في كتاب نظرية النحو العربي لنهاد الموسى

آيات الاستفتاح

مكانة اللغة العربية

عرفان

مقدمة.....أ-ج

مدخل: مصطلحات ومفاهيم

1-النحو بين المفهوم والغاية عند العرب.....6

أ-مفهوم النحو عند العرب.....6

ب- غاية النحو عند العرب.....7

2- النحو بين المفهوم والغاية عند الغرب.....9

أ- مفهوم النحو عند الغرب.....9

ب- غاية النحو عند الغرب.....10

ج-النحو واللسانيات: آية علاقة؟ 13

الفصل الأول: محاولات تجديد الدرس النحوي عند القدامى

1-محاولات تجديد الدرس النحوي عند القدامى.....16.

أ- محاولات تجديد الدرس النحوي عند الكسائي.....16

ب-محاولات تجديد الدرس النحوي عند قطرب. 20

ج- محاولات تجديد الدرس النحوي عند عبد القاهر الجرجاني.....22

د- محاولات تجديد الدرس النحوي عند ابن مضاء.....25

2-محاولات تجديد الدرس النحوي عند المحدثين.....28

أ- محاولات تجديد الدرس النحوي عند إبراهيم مصطفى.....28

ب- محاولات تجديد الدرس النحوي عند مهدي المخزومي.....32

ج-محاولات تجديد الدرس النحوي عند تمام حسّان.....36

د- محاولات تجديد الدرس النحوي عند عبد الرحمان الحاج صالح.....40

الفصل الثاني: نماذج تطبيقية من المدونة"نظرية النحو العربي لنهاد الموسى"

1/ التعريف بنهاد الموسى وكتابة نظرية النحو العربي.....45

2/ نماذج تطبيقية من مقاربة النحو العربي للدرس اللساني.....48

أ/ التقابل المنهجي بين النحو العربي والبنيوية.....48

-التحليل إلى المؤلفات المباشرة.....**48**

-التوزيع.....50

ب/التقابل المنهجي بين النحو العربي والنظرية التحويلية عند تشومسكي.....51

-مفهوم النحو لسانيا من منظور تشومسكي.....51

-مفهوم النحو من منظور التراث العربي.....53

ج/أصول اللسانيات الوظيفية في النحو العربي.....55

- أمثلة من اللسانيات الوظيفية ومن النحو العربي.....55

د/ التوارد اللغوي بين التراث النحوي العربي والتقليد اللغوي الغربي.....58

- مسألة الشرط والطلب.....58
- مسألة النفي والقلة.....60
3/ القيمة العلمية لكتاب نظرية النحو العربي.....62
خاتمة.....66
قائمة المصادر والمراجع.....70
فهرس الموضوعات.....74
ملخص.

ملخص

تعتبر العلاقة بين النحو العربي واللسانيات من أبرز القضايا التي شغلت اهتمام الباحثين العرب في مجال الدراسات اللغوية، حيث دفع تطور علم النحو إلى وضع قواعد معيارية أبرزها "نظرية العامل" التي فسرت الإعراب وشكلت محورا أساسيا في الدرس النحوي، غير أن ابن مضاء دعا لاحقا إلى إلغائها لتبسيط القواعد النحوية، كما سعى عدد من اللسانيين العرب المعاصرين إلى إعادة قراءة النحو القديم من منظور المناهج اللسانية الحديثة، بهدف بناء تصور علمي جديد لهذا التراث، ويعد نهاد الموسى من أبرز المساهمين في هذا الاتجاه من خلال هذا الكتاب.

الكلمات المفتاحية: النحو العربي، اللسانيات، إلغاء نظرية العامل، التراث، التصور العلمي.

Abstract

Is there a link between Arabic grammar and modern linguistics? This previously asked question has been considered as one of the most crucial issues in the field of modern linguistics, especially in the evolutionary aspect of grammar leading to establishing new normative norms. In this sense, we put the stress upon agent theory that explains syntactic analysis (**al–iraab**) which is basically the foundation of grammatical study. However, the complicated side of this theory has pushed **Al–Qurtubi** to delete it in order to simplify the grammatical rules. Also, a number of modern linguists are for renewing the linguistic method study in the light of modern linguistics to build a new scientific conception of this heritage.

Key words

Grammar, agent theory deleting, heritage, linguistic study, scientific concept.

Résumé

Est-ce qu'il y a une relation entre la grammaire arabe et la linguistique moderne ? La question précédente a été considérée parmi les plus importante dans le champ de la linguistique moderne, notamment dans le coté évolutif de la grammaire qui a abouti à établir des règles normatives. Dans ce contexte, nous focalisons sur la théorie de l'agent qui explique l'analyse syntaxique (**al–iraab**) et constitue la base de l'étude grammaticale. Cependant, La complexité de cette théorie a incité **Al–Qurtubi** à revendiquer son annulation pour le but de simplifier les règles grammaticales. Il y a également un nombre de linguistes modernes qui ont pour une nouvelle étude dans l'ombre d'une méthode linguistique moderne dont l'objectif est de construire une nouvelle conception scientifique de ce patrimoine.

Mots clés

Grammaire, annulation de la théorie de l'agent, patrimoine, études linguistiques, la conception scientifique.